ماذا بعد الكورونا ؟

تداعيات أزمة الكورونا على النظام العالمي
من النواحي الجيوسياسيّة والسياسيّة والإقتصاديّة
والإجتماعيّة والوجوديّة.

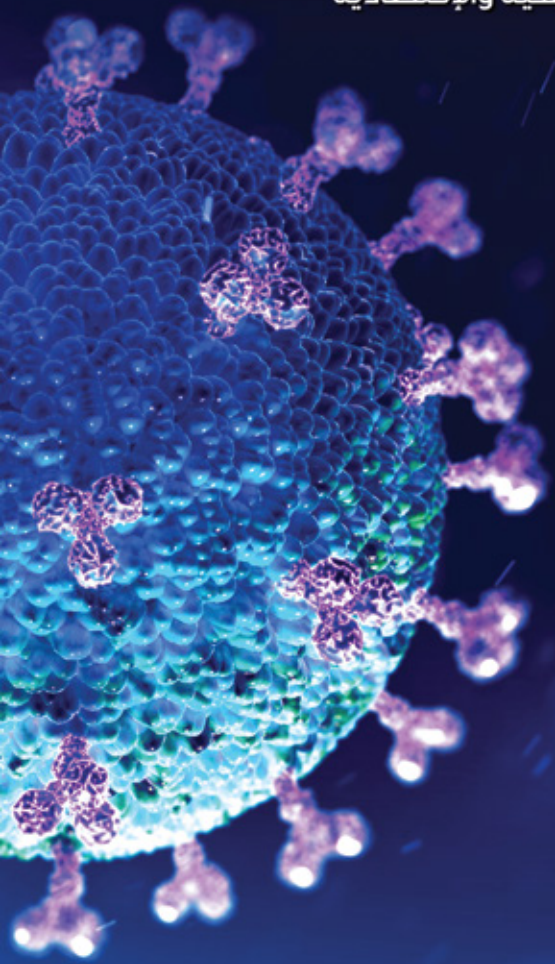

شارك في الإعداد:

الدكتور عبد الرحمن البزري
الأب البروفسور جورج حبيقة
الدكتور ساري حنفي
الدكتور هلال خشان
الدكتور طارق متري
الدكتور ألكسندر نجار
الأستاذ سركيس نعوم

بالتعاون بين مصلحة الأساتذة الجامعيين
وجهاز الإعلام والتواصل في حزب القوات اللبنانية.

الآراء والمواقف في هذا الكُتَيِّب
لا تُعَبِّر عن آراء ومواقف حزب القوات اللبنانية.

ماذا بعد الكورونا ؟

تداعيات أزمة الكورونا على النظام العالمي من النواحي الجيوسياسيّة والسياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والوجوديّة.

شارك في الإعداد:

الدكتور عبد الرحمن البزري

الأب البروفسور جورج حبيقة

الدكتور ساري حنفي

الدكتور هلال خشان

الدكتور طارق متري

الدكتور ألكسندر نجار

الأستاذ سركيس نعوم

* اعتمدنا هذا الترتيب من الأسماء وفق التسلسل الأبجدي للإسم الثاني

بالتعاون بين مصلحة الأساتذة الجامعيّين وجهاز الإعلام والتواصل في حزب القوات اللبنانية.

٢٠٢٠

المقدمة

الأستاذ شارل جبّور
رئيس جهاز الإعلام والتواصل في حزب القوات اللبنانية.

الدكتور وسام راجي
رئيس مصلحة الأساتذة الجامعيّين في حزب القوات اللبنانية.

للحدّ من وتيرة انتشار فيروس الكورونا، اتخذت معظم الدول إجراءات صارمة وصلت إلى الإقفال التام في معظم المرافق الحياتية. بدأت هذه الإجراءات بالتأثير في الأوضاع السياسيّة والإقتصاديّة لهذه الدول وحتى في سياساتها الخارجيّة. تراجع سوق الأسهم العالمي بشكل ملحوظ تدهور سعر النفط نتيجة ارتفاع المخزون العالمي. قامت بعض الدول بإجراءات احترازية لتحفيز الإقتصاد عبر ضخّ الأموال داخليًّا وأخرى عبر تقليص الضرائب وتنشيط التعاضد الإجتماعي. فمن الواضح أنّ العالم ما بعد هذه الأزمة لن يكون كما كان قبلها.

سارعت بعض التيّارات اليساريّة العالميّة ووجّهت أصابع الأتّهام في التقصير إلى النظام العالمي الحرّ، وطرحت جدليّات اشتراكيّة كصمّام أمان لتحجيم ما سمّته جشع الرأسماليّة حتى وصل بعضهم إلى الدعوة بإعادة النظر في تعريف الملكيّة الفرديّة وضرورة توسيع دور الدولة. ومن جهة أخرى، شكّكت بعض الأحزاب المحافظة بدور وجدوى المنظّمات العالميّة وفعاليّتها في تنظيم الأطر الإنسانيّة وفي التوعية العالميّة، إضافة إلى دعوة هذه الأحزاب إلى الحمائيّة الأقتصاديّة (protectionism). بدأ الحديث عن احتمال عودة القوميّات العرقيّة والدينيّة. وجّهت العديد من دول الغرب أصابع الإتّهام بالتقصير في احتواء المرض إلى الصين حتى وصل بعض الأحزاب في هذه الدول إلى مطالبة الصين بتعويضات ماليّة نتيجة التداعيات الإقتصاديّة والإجتماعيّة على بلادهم.

أمّا من الناحية الوجوديّة، فإنّ مثل هذه الأزمات تأتي لتعيد طرح أسئلة عن الله وعن علاقته بالإنسان، وتفتح الباب لإعادة النظر بعدّة مواضيع فلسفيّة . فالأزمات تعمل على تذكير الإنسان بضعفه وبمسؤولياته، وتحتّم عليه إتّخاذ مواقف متّزنة بين ما يمتّ إلى المادّيّة من ناحية والروحانيّة من ناحية أخرى. و يبقى لنا أن نصل إلى نقطة التوازن بين البعدين المذكورين والتي يجب أن نسعى إليها في مسيرتنا كبشر.

نستعرض وإيّاكم في هذا الكتيّب التأثير الجيوسياسي والسياسي والاقتصادي إضافةً إلى التبدل الاجتماعي الذي من الممكن أن يطرأ على العالم بعد انتهاء هذه الأزمة.

كما نستشف آراء الباحثين الذين شاركوا في الإعداد حول ما يتعلّق بالنظام الديمقراطي الليبرالي وجهوزيّة هذا النظام لمواجهة الأزمات. كما يطرح بعض الباحثين في هذا الكتيّب الاشكاليّات الوجوديّة التي اصطدمت بهذا المتغيِّر.

ما هي تداعيات أزمة الكورونا على النظام العالمي من النواحي الجيوسياسيّة والسياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والوجوديّة؟

فهل نحن أمام نظامٍ عالميٍّ جديدٍ؟

هل سيتمكّن عالم الألفيّة الثالثة من مواءمة ثورته الرقميّة مع نهضة تغييريّة في الفكر السوسيو-سياسي (sociopolitical) والإقتصاديّ؟

هل سنشهد إعادة تكوين لمفهوم الحكم والحوكمة؟

هل سنشهد إعادة إحياء للحركات القوميّة؟

هل أظهر النظام الديموقراطي الليبراليّ في الغرب خلال هذه الأزمة نقاط ضعف لم تكن متوقّعة؟

هل سيكون اليسار العالمي بعد الأزمة بالمرصاد للفكر الرأسمالي اليميني؟

هل سيشهد العالم ظهور فلسفات جديدة تحاكي الواقع الإنساني من منطلق المخاوف الحديثة؟

هل سنشهد مدارس فكريّة جديدة في العلاقات الدوليّة؟

هل نحن على أبواب حرب كبرى وتبدّلات في موازين القوى العالميّة؟

بقلم الدكتور عبد الرحمن البزري

وباء الكورونا وتداعياته

إن ديناميكية الحياة البشرية تقوم على عاملين أساسيين هما: مجموعة من التحديات تقابلها مجموعة من الاستجابات، وما تعيشه البشريّة جمعاء في هذه المرحلة من تاريخها المعاصر (الكوفيد ١٩) إنّما هو تحدٍّ خطير جدًا حيث تحرّك هذا الفيروس وبسرعة فائقة أفقيًّا ليلفّ الكرة الأرضيّة برمّتها من جهة وعاموديًّا بالعدد الهائل من الإصابات والوفيّات. لهذا لعلّه من المبكر جدًّا التشخيص النهائي لأسباب هذا الفيروس، وتفاعلاته، ونتائجه. لأنّنا ما زلنا نعيش في عين العاصفة وتداعياتها. فالبشريّة جمعاء تركّز جهودها الآن للتحرّك على محورين مهمّين هما:

١- تأمين الحماية والوقاية للبشر.

٢- العمل على الأصعدة كافّة للقضاء على هذا الفيروس الخطير.

وفي هذا المجال لا بأس من إلقاء الضوء على مجموعة من المواضيع الهامّة ذات الصلة بنتائج هذا الفيروس.

في المجالين الصحي والاستشفائي:

يعتمد العديد من الخبراء في تقييم تداعيات أي وباء أو مرض على النتائج الطبيّة والصحّيّة المرتبطة بهذا المرض أو الوباء. لذا فإنّ حساب النتائج الناجمة عن المرض يمكن إختصارها من خلال تقدير عدد الإصابات وعدد الأشخاص الذين احتاجوا إلى إستشفاء، إضافة إلى عدد الوفيات. ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك بحيث يضيفون العبء الإقتصادي المباشر من خلال تقييم كلفة معالجة المريض سواء في المنزل أم داخل المستشفى، وكلفة التغيّب عن العمل أو الدراسة. يضاف إلى ذلك حساب الوفيّات خصوصًا عند الشباب فيُقيمون تداعيات المرض من خلال عدد السنوات الضائعة من الأعمار المرتقبة.

في السنوات الأخيرة بدأ العديد من الخبراء يقدّرون النتائج السلبيّة للأوبئة والأمراض ببعدٍ أكثر إتّساعًا وشموليّة لناحية تحديد نتائجها الصحّيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والنفسيّة والثقافيّة إلى غيرها من الأمور التي تتشكّل منها عناصر حياتنا اليوميّة.

لقد تحول كوفيد ١٩ وبسرعة قياسيّة من وباءٍ إلى جائحة في فترة زمنيّة قصيرة حيث انتشر على مساحة الكرة الارضيّة كلّها ليصيب الملايين من البشر ويتسبّب في وفاة مئات الألوف، وما زالت كلّ محاولات التوصّل إلى لقاح ناجع للتخلّص من هذا الوباء أو الحدّ من انتشاره، وعلى الرغم من تعدّد الدراسات والتجارب، لم تصل إلى النتيجة المرجوّة. كذلك تمكّن هذا الوباء من الاستئثار الكامل بالجهود البشريّة الطبّيّة والاستشفائيّة كلّها، ممّا أثّر سلبًا في العناية بالأمراض الأخرى والعمل على تطوير أساليب معالجتها في المستقبل القريب والبعيد.
وفي سياق البحث يُطرح السؤال الآتي: هل يستطيع الجسم الطبي والإستشفائي التعافي من كوفيد ١٩؟
إنّ الإجابة على هذا السؤال تبقى برسم الأشهر والسنوات القادمة لأنّ العديد من المؤسّسات الصحّيّة التي استثمرت في إدخال معدّات متطوّرة وبناء منشآت حديثة، وسخّرت العديد من مداخيلها لمعالجة هذا الوباء قد وقعت تحت تأثير ضائقة ماليّة كبيرة قد تؤدّي إلى إغلاق بعضها أو تراجع أوضاع بعضها الآخر. وهذا قد يؤثّر سلبًا في العلاقة بين هذه المؤسّسات وبين العاملين فيها، خصوصًا أولئك الأطبّاء ذوي الاختصاصات العالية والذين تأثّرت مداخيلهم خلال الأزمة وقد تتأثّر أكثر في الفترة الزمنيّة التي ستلي انتشار الوباء.

أمّا في ما يتعلّق بمستقبل القطاع الطبي والاستشفائي عمومًا فهو مرتبط بعدّة عناصر أو عوامل أهمّها:

أوّلاً: إمكانيّة هذا الفيروس بالاستمرار وضرورة التعايش بيننا وبينه، أم أنّه سيختفي كما حصل لفيروسات شبيهة كقريبه السارس الذي ظهر في الصين بين العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ثانيًا: في حال استمرّ هذا الفيروس معنا فإنّ إمكانيّة اكتشاف اللّقاح الفعّال هي التي تحدّد مقدار تفاعل الجسم الطبي معه ومقدار تأثيره المستقبلي في هذا القطاع.

ثالثًا: نتيجة للتشدّد في الاجراءات المتّبعة لحماية العاملين الصحّيّين والمرضى داخل الوحدات الصحّيّة على اختلافها، لقد تغيّرت العديد من أساليب مقاربة المرضى من قبل الأطباء والعاملين الصحّيّين؛ وعليه فإنّ تنظيم عمليّة اللّقاء بين المريض وطبيبه وكيفيّة أخذ المواعيد إلى غيرها من الأمور يجب أن يعاد النظر فيها، ممّا قد يشكّل إعاقة نسبيّة ويحدّ من فاعليّة الأطبّاء ويزيد في صعوبة زيارة المستشفى ممّا سينتج عنه تراجع في عدد المعاينات الطبّيّة الضروريّة وانخفاض في المداخيل.

ومن المفيد ذكره أنّ هذا الوباء هو الأوّل من نوعه في تاريخ البشريّة الذي تمكن العلم الحديث من اكتشاف العامل الميكروبي المسبّب له، وتحديد هويّته الجينيّة، وترتيب حموضه النوويّة في سرعة فائقة. وإذا ما عدنا في الذاكرة لوباء الموت الأسود والذي عرف في ما بعد بالطاعون نجد أنّ العلوم الطبّيّة في ذلك الوقت ربطت بينه وبين تبدّل مواقع النجوم في السماء؛ في حين أنّ الأنفلونزا الإسبانيّة التي حدثت في العام ١٩١٨ لم تستطع العلوم الطبّيّة في ذلك الوقت تحديد سببها إلا بعد سنوات طويلة. لذلك السؤال المشروع الذي يطرح نفسه بقوّة هو: لماذا لم تستفد البشريّة من التطوّر العلمي ولم تتمكّن من استخدامه بفاعليّة حتى الآن في محاربة هذا الوباء ووضع حدّ لانتشاره، رغم قدرتها على التعرّف الباكر عليه؟

في المجال السياسي:

ممّا لا شكّ فيه أنّ التأثير السياسي لهذا الوباء سيكون أكثر صخبًا ووقعًا من التأثيرات الصحّيّة حيث أنّ العديد من الدول خصوصًا الكبرى منها فشلت في التعامل مع هذا الملف بفاعلية، وأظهرت نقاط ضعف واضحة إمّا في نظامها الصحي أو في نظامها الإجتماعي، أو في قيادتها السياسيّة وأسلوب إستيعابها للتداعيات الناجمة عن هذا الوباء. لقد بدا واضحًا للوهلة الأولى أنّ الديمقراطيات الغربية بشكلٍ عام، لم تتعامل بطريقة مناسبة مع هذا الوباء، وبدا أنّ نسبة الوفيّات والإصابات في دولها أكثر وأعظم من دول تعتمد أنظمة توتاليريّة أو ملكيّة.

الديمقراطيّات البرلمانيّة أو الرئاسيّة مبنيّة على الأكثريّة، وهذه الأكثريّة إمّا أن تكون نسبيّة، وهي بالتالي ليست أكثريّة مطلقة، أو تكون أكثريّة مطلقة لا تتجاوز الـ ٥٠٪ في حال وجود تعدّديّة حزبيّة. فتحت مظلّة نظام ديمقراطي بالإمكان حكم البلاد وإدارتها رغم وجود حوالي نصف السكان غير الموافقين على الخطّة السياسيّة والإقتصاديّة المتّبعة. لكن في حال التصدي لأيّ وباء أو كارثة وطنيّة كبرى وجب وجود ١٠٠٪ ثقة ودعم من قبل الرأي العام من اتّجاه القيادة السياسيّة. ففي هذا المجال نأخذ مثلاً بريطانيا في الحرب العالمية الثانية حيث تمكّن تشرشل من تشكيل حكومة إئتلافيّة لمواجهة خطر ألمانيا النازية، لكنه بعد زوال هذا الخطر مباشرة سقطت حكومته لصالح المعارضة. وبالتالي فقد أكثريّته رغم ثقة الشعب البريطاني به كقائد سياسي في مواجهة مرحلة خطرة.

أما لناحية الأنظمة التي تعتبر توتاليريّة فإنّ هذا النظام يعتبر نفسه ضمن دستوره وأسلوبه في الحكم صاحب الحقّ في إدارة البلاد كما يشاء، وهو قادر على فرض قوانين الطوارئ وشروطها دون العودة إلى أيّ مجلس قيادي أو سلطة تشريعيّة أو قضائيّة لأخذ إذنها. لذا فإنّ فاعليّته أكبر في إتّخاذ إجراءات دراماتيكيّة تؤثّر في حياة مئات الألوف والملايين من البشر. إلاّ أن مشكلة الأنظمة التوتاليريّة بشكلٍ عام تكمن في غياب شفافيّتها الواضحة حيث يمكن إعطاء معلومات عن عدد الاصابات والخسائر لا تكون مطابقة للواقع ممّا قد يسبب خطرًا على السكان داخل البلاد وفي الخارج. والمشكلة الثانية المتعلّقة بالانظمة التوتاليرية هي أهمّيّة أن يظهر النظام على أفضل وجه بعيدًا ممّا يعانيه المواطنون.

أمّا إذا ما نظرنا إلى الواقع السياسي من الناحية الإستراتيجيّة فنجد أنّ التجمعات الإقتصاديّة والسياسيّة الوحدويّة الكبرى قد فشلت فشلاً ذريعًا في مواجهة وباء الكوفيد. أكبر مثال على ذلك تشرذم ردّ الفعل لدى السوق الأوروبيّة المشتركة التي بدا وكأنّ كلّ دولة فيها عادت إلى الإنكفاء والإنطواء الذاتي وسياسة الأولويّة الداخليّة مفضّلة ذلك على سياسات التماهي والتكامل الاقتصادي والسياسي بين مختلف دولها. من هنا، فإنّ دور هذه الهيئات والتجمّعات الدوليّة السياسيّة، سواء مجلس التعاون الخليجي، أوالسوق الأوروبيّة

المشتركة، أو منظّمة دول أميركا اللاتينية، وإلى غيرها، بحاجة إلى مراجعة جدّيّة للتعلّم من أخطاء التعامل مع هذا المرض. وهذا ينقلنا بالطبع إلى الأمم المتحدة المنظّمة الأكبر والتي بدت غائبة تمامًا عن المواجهة بين الإنسانيّة وبين وباء فتّاك. صحيح أنّ منظّمة الصحّة العالميّة هي منظّمة دوليّة تعمل تحت مظلّة الأمم المتحدة، إلاّ أنّ دورها صحّيًا ودوليًا بدا مهمّشًا إذ بقيت إلى حدٍّ كبير هيئة إستشاريّة تقدّم النصح وبعض الخدمات التقنيّة والمساعدات العينيّة لبعض الدول المحتاجة، لكنّها لم تستطع أن توحّد ردّ الفعل العالمي اتّجاه هذا الفيروس، وبقيت كمنظّمة مكتوفة الأيدي كما هو واقع مجلس الأمن الدولي في مواجهة الأزمات السياسيّة الأكثر خطورة.

أمّا في ما يتعلّق بالعولمة والقريّة الكونيّة الواحدة، فكان الاعتقاد السائد أنّ العولمة هي زمن إنفتاح المواطنين جميعهم، والدول كلّها بعضها على بعضٍ، بعيدًا من الإنعزاليّة والعنصريّة، وإنّ عصرها هو عصر التكامل وتبادل المعلومات والخبرات والمساعدات، وهذا ما لم نشهده خصوصًا في المراحل الأولى لمواجهة وباء الكوفيد حيث بدا أنّ أحدًا لم يكن مستعدًّا. وبقيت الخطط كلّها التي وضعت لإستقبال وباء جديد مرتقب وهمّيّة وغير فاعلة. فمن تداعيات وباء الكوفيد ضرورة إعادة تقييم جدي للعولمة بحسناتها وسيّئاتها، وبداية إعادة تقييم لدور المنظّمات الإقليميّة والقارّيّة السياسيّة والإقتصاديّة لأنّها فشلت في التعاون في ما بينها في اللّحظة المناسبة، حيث كان من المفترض أن يكون هذا التعاون والتكامل عنصرًا من عناصر القوّة، بدا أنّ الإنعزاليّة والأنانيّة تغلّبتا على الرغبة في العمل الجماعي.

لقد أظهر وباء الكوفيد ١٩ الحاجة إلى وجود آليّة فاعلة وسريعة لإتّخاذ القرار وتطبيقه، والسؤال الأساسي في هذا المجال خصوصًا في مرحلة ما بعد الوباء ولضرورة التعلّم من الدروس والعبر هو الآتي:
هل المطلوب تقوية سلطة الدولة أو الإدارة لإتّخاذ قرارات حاسمة قد تصادر من خلالها بعض الحرّيّات والحقوق الشخصيّة، وتمنع أو تقيّد بعض العادات الإجتماعيّة؟ أم المطلوب تقوية

الفرد ليصبح قادرًا على حماية نفسه وعائلته ومصالحه وتحمّل شدّة قد تطول أو تقصر بحسب الظروف كما حصل بوباء الكوفيد في معظم الدول؟

الجواب المنطقي يكون في إيجاد صيغة تجمع بين المطلبين، أي إيجاد طرق دستوريّة لإعطاء الحكومة أو الإدارة صلاحيّات إستثنائيّة مؤقّتة في زمن الأزمات الشديدة، وفي ذلك تجاوز بعض الشكليّات البيروقراطيّة والدستوريّة، وفي المقابل تمكين المواطن من تحصين نفسه وحماية عائلته ومصالحه الإقتصاديّة والتجاريّة وأمنه الصحي والغذائي في الأوقات الإستثنائيّة والعصيبة.

مشكلة الأنظمة الرأسماليّة أنّها فضّلت الناتج القومي وميزان المدفوعات على حساب سلامة الأفراد وعدد الاصابات والوفيات. لذا وجدنا أنّه في المجتمعات الغربيّة، الرأسماليّة تحديدًا، وبرغم وجود نظام صحّيّ طبّيّ إجتماعيّ متطوّر، إنّ عدد الإصابات كان أعلى بكثير من غيرها من الدول التي آثرت الذّهاب إلى سياسة الإغلاق ومنع تفشي الفيروس ولو على حساب الحركة الاقتصاديّة والتجاريّة.

توقّعات مستقبليّة:

إنّ مرحلة ما بعد الكورونا لن تكون كما قبلها، لأنّ هذا الوباء سيكون له أثر كبير يمتدّ لسنوات طويلة على الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة، وبالطبع على التوازنات السياسيّة. هناك من يراهن على انقلاب في موازين القوى اقليميًا وعالميًا، وعلى متغيّرات واضحة في التبادلات والمعاملات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

الأهمّ في ذلك، أنّ الانسانيّة واجهت دائمًا تحدّيات كبرى وتمكّنت من تجاوزها رغم فداحة الخسائر التي تكبّدتها. ولكي نختم بنظرة إيجابية نقول: إنّ وباء السيدا (الإيدز) كان أحد أهمّ الأسباب وراء تطوّر علوم الميكروبيولوجيا الجزيئيّة. وتطوير هذه العلوم أدّى إلى تطوّر معالجة أمراض كانت معنّدة على العلاج خصوصًا الأورام الخبيثة، والسرطانات والأمراض المزمنة في الاعضاء الحيويّة كالقلب، والكبد، والرئتين، والكلى، وغيرها. كما أوجد حلولاً للأمراض المناعيّة، وسمح لنا بإيجاد علاجات عديدة للأمراض الجرثوميّة والانتقاليّة، وإلى

اكتشاف فيروسات جديدة لم نكن نعلم أنّها موجودة وتسبّب لنا المرض.
لذلك كلّه، فإنّ العديد من العلماء والأطبّاء يراهنون على الإكتشافات الطبّيّة المتوقّعة بعد هذا الوباء وخصوصًا في مجال اللقاحات والعلاجات المضادّة للفيروسات والتعامل مع الجهاز المناعي بشكل أفضل.

ولكي نختم أيضًا بنظرة إيجابيّة أخرى متفائلة لا بدّ من أن نتطلّع وبكثير من الأمل إلى العديد من المتغيّرات التي حصلت على الواقع البيئي عالميًا. لأنّ ما حدث لم يكن متوقّعًا، وبالتالي لم يكن أحد يملك القدرة أو التصوّر على كيفيّة إيقاف عجلة الحياة عند ٧ مليارات إنسان وإيقاف الصناعات الثقيلة وتنقّل الآليات المضرّة بالبيئة. فالكثير من الخبراء البيئيّين يراهنون على أنّ البيئة قد تكون الرابح الأكبر من هذا الوباء لأنّ توقّف العالم عن العمل لعدّة أشهر وتراجع الإنتاج الصناعي واستهلاك الطاقّة قد أدّى إلى إسترداد البيئة للكثير من عافيتها التي فقدتها نتيجة للتصرّفات البشريّة غير المسؤولة.

بقلم الأب البروفسور جورج حبيقة

مآسي حضارةٍ يعالجُها وباءٌ

في بداية شهر كانون الأول سنة ٢٠١٩، تستفيق مدينة ووهان في وسَط الصين مذعورةً على وقع خبر وباء جديد يتفشى في المدينة. وفي نهاية الشهر عينه، الهيئات الصينية الرسمية، المولّجة إدارة الشؤون الصحيّة، تُبلّغ منظّمةَ الصحّة العالمية أن فيروسا مجهولَ الهُويّة وسريعَ الانتقال يسبّب التهابا حادا في الرئتين، ثم تستتبعُ تبليغَها بتحديد هُويتّه، واضعةً إياه في أحد تفريعات الڤيروسات التاجيّة Coronavirus. وهكذا ابتدأت مغامرتُنا، في القارات الخمس، مع جائحة كوڤيد-١٩.

١. جائحةُ كورونا والطبّ

مع انتشار هذا الوباء المستجدّ، رحلت أنظارُنا تلقائيا إلى مراكز الأبحاث الطبّية الشهيرة في العالم، نترقب بياناتها على مدار الساعة، لأننا دخلنا في عصر بات معه الاطمئنانُ إلى قدرة العلم اللاّمحدودة هو الذي يحدّد مدى الحداثة والتكيف في الأذهان والعقول. وإذا بنا ننذهل من هول الارتجال والتخبط حتى في الدول الرائدة والأكثر تقدماً. ما من بلد ذي سمعةٍ مرموقة في شتى مجالات التطور التكنولوجي والبحثي والعلمي، كان على مستوى التحدي الوبائي الطارئ. أليس من الحقائق الصادمة أن نسمع حاكم ولاية نيويورك أندرو كوومو (Andrew Cuomo) يصرّح قائلا: "إننا نجوب الكرة الأرضية بحثا عن مستلزمات طبية" (We are scouting the globe looking for medical devices)؟

أليس من الحقائق الصادمة أن نرى جثث مواطنينَ لأعظم دولة في التاريخ، قاطنينَ عاصمة التجارة العالمية نيويورك، مكدّسين كنُفايات بشرية في حافلات حتى التحلّل وانبعاث رائحة الموت في شوارع المدينة؟

إن وباء كورونا قد فضح بشكل مدوٍ منسوبَ استهتار هذه البلدان بصحّة الانسان وكرامته، ووضَع في دائرة الضوء أولوياتها التي تظهر وكأنها محصورةٌ في مجال التسلّح الأكثر تطورا وفتكا، وفي غزو الفضاء الخارجي سعيا إلى المزيد من النفوذ والسيطرة والهيمنة، وفي حقل التكنولوجيا الأكثر تعقيدا والمستندة إلى الذكاء الاصطناعي، المستثمرة في قطاعات الصناعة والزراعة والأسواق الاستهلاكيّة. أين صحّةُ الانسان وسط هذه البيئة العلمية التي لم تلوِ على كرامة البشر يوم استبدلتهم بالروبوت؟ أين الأبحاثُ الطبّية التي يجب أن تكون الأولوية في بلدان تحترم الانسانَ وحياتَه وحقوقه الأساسية؟ ماذا ينفع الانسانَ أن يقطع باليقين إذا كان هناك من ماء على سطح المرّيخ أم لا، بكلفة باهظة تتخطّى الخيال، بينما هو بحاجة إلى كمّامة، أو إلى آلة للتنفس الاصطناعي أو إلى مكان لائق في مستشفى؟ ماذا ينفع الانسانَ إذا كانت دولتُه تُكدّسُ في مخازنها قنابلَ ذرية بمقدورها أن تُدمّر الأرضَ أكثر من ثلاثين مرة، وهو يتسوّل علاجا طبّيا ويموت حقيرا مقهوراً على مداخل مستشفيات مكتظّة بالمصابين حتى الاختناق؟ إنه بدون أيّ مغالاة لمشهدٌ سُرِّيالي، حتى المخيّلةُ المريضةُ والمُهلوسة لن تقوى على استحضاره في تصوراتها المتفلّتة من أيّ ضوابطَ عقلانية.

أضف إلى ذلك النظريّاتِ الطبّيةَ المتناقضةَ والمتعثّرة حول مصدر فيروس كورونا وطرق انتشاره ووسائل معالجته. الأمر الذي دفع بالقارئ والمستمع والمشاهد إلى التساؤل المحق: هل الطبّ علمٌ دقيقٌ وصائب، أم ضربٌ من ضروب الآداب والفنون وما إلى ذلك؟ من دون أن نقلّل من قيمة العلوم الطبّية وجدّيتها، ومن جهود الباحثين المضنية ومن إنجازاتهم الكبيرة في خدمة صحّة البشر، لا يمكنني هنا إلا أن أستذكر ما قاله في هذا المجال طبيبٌ إيطالي في أحد مستشفيات روما في حمأة تفشي وباء كورونا وحصده الألوفَ من الناس. قال: "عندما انتسبتُ إلى كلّية الطبّ، بادرني المسؤولُ بالقول: أنت هنا في كلّية علمية. والعلم يتنافى كليا مع المعتقدات الدينية. إن طاقة العلم في ذاته ولا يمكن أن يحقّق قفزاتٍ نوعيةً في اكتشاف الحقائق إلا إذا تحرّر من كل رواسب النظرات الدينية".

اقتنع طالبُ الطبّ بهذا التحديد وراح يُشفقُ على والديه اللذين كانا يذهبان إلى الكنيسة كلّ يوم أحد ويقيمان الشعائرَ الدينية بفرح واقتناع. إلى أن انقضّ على الناس وباءُ كورونا وبدأ

طوفان المصابين يتدفّق على الأطباء وجرفهم بدون رحمة في عقر دار ما يُسمّى بالعلوم الطبّية. عندها تساءل الطبيبُ الإيطالي عن مدى صوابِ الكلام الذي قيل له يومَ انتسابه إلى كلّية الطبّ. كيف لهذا الفيروس، الذي لا يُرى بالعين المجرّدة، وليس بكائن حي، بل عبارةٌ عن غلاف دهني يحضنُ خليّة بروتيينيّة، يأخذ من أغشيتنا المُخاطية مقيلا له، يهبُه الحياةَ والقدرة على التكاثر الجنوني من خلال أنظمة تعطّل محطّات الإنذار في جهازنا المناعي، كيف له أن يهزم طبّا يتفاخرُ بمكانته الرفيعة في محفل العلوم؟ يخلُص الطبيب الإيطالي إلى النتيجة التالية: "أنا مدينٌ إلى جائحة كورونا، لأنها هي التي فتحت ذهني وعقلي، وبدأتُ أنظر إلى الطبّ كعلم من علوم الانسان الناقصة، يتطوّر ويتعثّر ضمن محدوديّة الانسان. والأكثرُ من ذلك كلّه، بفضل كورونا رجَعتُ إلى حُضن الكنيسة والإيمان، رجَعت إلى الله". كم من تقاطع كامل بين ما انتهى إليه هذا الطبيب الإيطالي والدقائق المعدودات الأخيرة من حياة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. أمام تعثُّر الطبّ والآلام التي لا تطاق بسبب المرض العضال والعلاج الكيميائي، طلب قصيصة من الورق وكتب عليها: « une messe serait possible » "أن تقامَ ذبيحةٌ إلهية، قد يكونُ هذا الأمرُ ممكنا"، ثم أمر طبيبَه بإيقاف العلاج فورا. وهكذا عاد الرئيس الفرنسي إلى حضن الكنيسة التي هجرها في عمر الشباب، بعدما خدم بحماس في حركاتها الروحيّة. إن هذه الوقائعَ مجتمعةً تُثبت بقوّة سدادَ ما ذهب إليه عالمُ الرياضيات والمنطق والفيلسوفُ النمساوي لودفيغ فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، بقوله إن الإيمانَ بالله إنّما هو نتيجةٌ مباشِرة لهزيمة العلم.

في هذا السياق، تحضرني أيضا اللحظاتُ الأخيرة من حياة إسكندر المقدوني، أكبرِ فاتح في العصور القديمة، الذي وافته المَنِيّةُ في ١٣ حزيران سنة ٣٢٣ ق. م. في مدينة بابل، عن عمر لم يتجاوز الثانيةَ والثلاثين. بسبب الفتوحات المتتالية، كان جسدُه منهكا ومُثخنا بالجروح. فتعرّض لفيروسات عدّة وأصيب بالحمّى. وفي روايات أخرى، يُقال إن أعداءه سمموا له للتخلّص منه. مهما يكن من أمر سبب الاعتلال، ما يهمُّنا هنا هو روايةُ دعوته لجنرالاته، عندما تيقّن أن حتفَه بات قريبا، بالرغم من محاولات ألمع الأطباء في ذلك العصر لإنقاذه، وتبليغُهم إرادتَه الأخيرة في ما يعود إلى تنظيم تشييعه الملوكي. في وصيته الأخيرة، يعود

إسكندر المقدوني إلى حرم الفلسفة، التي كانت تحضن آنذاك جميع صنوف المعرفة، متجلببا عباءةَ التلميذ المتفوق والمتألق على يد معلمه الأكبر أرسطو. في غمرة لحظة الحقيقة هذه، قال إسكندر لمنظمي جِنازته: "على الطريق الذي سيسلُكه موكبُ التشييع، تضعون الذهبَ والفضّة والمعادن الثمينة التي جنيناها من فتوحاتنا؛ وعندما تمدّدونني في النعش، دعوا يديّ خارجا، تتأرجحان في الهواء؛ والذين سيحملون بالنعش، هم الأطباء الذين كانوا يعالجونني". سئل عن مغزى هذا الترتيب ودلالاته. فأجاب قائلا ما معناه: إننا نشنُّ حروبا ضارية وندفع أثمانا باهظة في الأرواح والعتاد لنسطو على هذه الثروات. غير أننا في نهاية المطاف ندوسها ونرحل. ما قيمتها في لحظة الرحيل من هذا الكون؟ لا شيء. أما بالنسبة إلى يديه المترنحتين خارج النعش في الهواء، فلكي يقول للناس إن إسكندر المقدوني، الفاتح الأكبر في التاريخ والمرهوب الجانب، بماذا يتذوّد؟ بلا شيء. وفي ما يخصّ المشهد الثالث والأهم، أراد أن يبعث بالرسالة التالية: إننا نضع ثقتَنا في الطبّ لكي يعالجنا من الأمراض التي نتعرض لها في حياتنا ويُبعدَ عنا بالتالي استحقاقَ الموت. فالأطباءُ الذين يحملون بنعشه يؤكدون بشكل لا لَبْسَ فيه فشلَهم الذريع في هكذا مَهمّة. إن النعشَ الذي يحملونه إنما هو أشبهُ براية الهزيمة في معركة البقاء واستمراريّة الحياة.

٢. جائحةُ كورونا والاستهلاكيّةُ المسعورة

مع انبلاج الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر في إنكلترا (١٧٦٠)، وتمدّدها إلى أوروبا في القرن التاسع عشر ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية، زُفّ للإنسان خبرُ العبورِ الوشيك إلى نمط من الحياة لم يعرفه في السابق. والسببُ في ذلك، هو أنّ الإنسانَ الذي كان يكدَحُ ليلاً ونهاراً بقوة عضلاته ليؤمّنَ قوتَه، باتَ اليومَ بفضلِ الآلة التي أسقطت المسافات وقلّصت أوقات العمل، يتمتّع بهامشٍ كبيرٍ من الطواعيّة ليملأه بالتثقيف الحرّ المتفلّت من أسوارِ البرامج الجاهزة، والاكتسابِ المستدام للمعرفة من أجلِ المعرفة بعيداً من المعارف المتّصلة مباشرةً بالاستهلاكية النفعيّة في سوق العمل. ولكنْ، للأسف، إنّ مآتي الثورة الصناعية لم تكن دائماً على موعدٍ مع هذا الرخاء الحياتي والتثقيفي، بل زجّت

الإنسانَ في دوّامة مجنونة من الإنتاج المفرط لمجتمع استهلاكيّ مسعور، واضطرّته، في كثيرٍ من الأحيان، إلى أن يقومَ بعملَين أو أكثر، لا ليعيشَ بكرامته، بل ليؤجّلَ استحقاقَ البؤس.
هكذا قضت بشكلٍ واسع الرأسماليّةُ الجامحة، التي تغذّيها باستمرار الماديّةُ المتطرّفة، على وعود الثورة الصناعية وأجهزت على مساحات الثقافة من أجل الثقافة، والعلم من أجل العلم، والاسترخاء والاستجمام. وبات معها الانسانُ يساوي ما يعمل. والقولُ المأثور في فرنسا خيرُ دليل على ذلك، المترو والعملُ والنوم (métro, boulot, dodo). والغريب في الأمر هو ما تنصح به كتبُ الآداب في نمطيّات حياتنا الحاضرة والذي يؤشّر بشكل بليغ إلى أيّ درك وصلت العلائق بين البشر في مجتمعنا الاستهلاكي: "إذا التقيتَ بصديق لك في الشارع، وسألك كيف حالُك، عليك أن تجاوب دائما وبدون إبطاء: جيّد جدّا، لأنه ليس له ما يكفي من الوقت لسماعك". للتأكد من ذلك، يكفي أن نلقي بنظرة على المارة في شوارع مدننا الصّاخبة لنرى كيف أن الناسَ يهرولون مسرعين في جميع الاتجاهات وبدون هَوادة. والمعادلةُ الحياتية الوحيدة التي من خلالها يمكن للمرء أن يتأكّد من فعاليّة وجوده، باتت تلك التي تقوم حصرا على الإنتاج والاستهلاك. والصيغة الوجودية للإنسان التي تتجاوزُ منطقيا حقلَ عمله الضيّق، لتلجَ الرحابَ اللاّمتناهية لجوهرِه البشري، نراها تتبسط إلى الغاية وتصبح فقط: أنا أستهلكُ، فإذا أنا موجود.

إن نمطَ الحياة الذي يتآلف كليا مع مبدأ الإنتاج والاستهلاك إنما هو القائم بشكل أساسي على الحركية الدائمة والتنقّل والتّرحال. لذا نرى في أيامنا الحاضرة أن شركات نقل الأثاث والأمتعة في أوروبا وأميركا عرفت ازدهارا غيرَ مسبوق. فالالتصاقُ بالجذور العائلية وبمسقط الرأس تداعى كلّيا وبات الانسان ينتمي حصرا إلى عمله حيثما كان وأينما كان. من هنا البداوةُ الحديثة التي يعيشُ على إيقاعها عالمُنا الحاضر. رجالُ أعمالٍ في سفر دائم. لا "يخيّمون" في مدينة أكثر من يومين، لينتقلوا بعدها إلى أخرى. بل قل إنهم يقيمون فعلا في الطائرات ويهبطون تباعا في بلدان أعمالهم التجارية. في آخر إحصائيات لعدد المسافرين جواً في سنة ٢٠١٨، في رحلات نظامية، يناهز المجموع العام الـ ٤,٣ مليارات. إن دلّ على شيء هذا الإحصاءُ فعلى حركيّة مجنونة يتدافع الناس فيها، في غالب الأحيان لاهثين وراء

كسب مادي بحسب بروتوكولات خلق الثروات وإنمائها بشكل مُطّرِد ومستدام. لا راحة، لا استكانة، لا استقرار.

إن انتشارَ جائحة كورونا، مع ما سببته من مآس مُفجعة في أرواح أناس من جميع الأعمار، وخسائرَ فادحة في كل القطاعات بدون استثناء، عالج في المقابل بطريقة غير مباشرة جنونَ مدننا وصخبَها. من كان بوسعه أن يُقنعَ الناسَ بأهميّة السكون والهدوء من وقت إلى وقت؟ من كان بمقدوره أن يدفع بالسكان إلى مساحات التأمّل والصلاة والاختلاء بالذات؟ من كان قادرا على حثّ الناس على اكتشاف أهميّة العائلة وروابطها العاطفية والطبيعية والتلاقي والتقاسم والتعاضد والتشارك؟ كم من عائلة هنا في لبنان، لا تسمح لها وظيفةُ الأب والأم بلقاء طويل وعفوي وغير متشنّج مع فلذة الأكباد؟ كم من عائلة توكلُ أمرَ السهر على أولادها إلى المربّيات؟ من حسنات هذا الوباء أنه أرجع الجميعَ إلى حرم العائلة، إلى تقاسم لحظات الحياة في ضيافة الحبّ، وإن مصحوبا في بعض الحالات بتشنّجات ناتجة من انعدام الخبرة في إدارة اللّقاءات العائلية الطويلة.

وهكذا نرى، على إيقاع زحف وباء كورونا، مدناً ومناطقَ بل بلداناً بأكملها تتراجع إلى خطوط خلفيّة، تتمترس خلفها في حَجْر صحّي كامل. الشوارعُ والساحات والطرقات تفرغ من روادها ويسكنُها الصمت. المعامل والمصانع تُطفئ محركاتها وتخلد إلى نوم قسري بعد تأرقٍ مزمنٍ وطويل. جبهاتُ القتال تفقد من حماوتها. إنه الزمنُ المجمّد الذي لا حراك فيه. إنه عهدُ الفيروس "التاجي" الذي نصّب نفسَه، بوجهه الخفي، سلطانا على الأرض كلّها. فالمصورون المحترفون يهرولون إلى المدائن الفارغة لكي يأخذوا صورا للشوارع والساحات والمربّعات والمخمّسات بدون بشر. حدثٌ فريد من نوعه. المدى طافحٌ بالفراغ. يسكنُه اللاشيء. من حقّ هذه الهندسات المدنية الرائعة المنظر أن تختلي بذاتها، أن تكون، ولو لفترة من الزمن، لوحدها، من دون صخب الإنتاج والاستهلاك. من دون عجلة التجارة المسعورة.

أخذُني هذه الفكرة إلى أحد الأديار في فرنسا حيث يعيشُ رهبانٌ انقطعوا إلى الصلاة والتأمل والهزيز الروحي. في أحد الأيام، قام بزيارتهم وزير في الحكومة الفرنسية. بعد الاستقبال الخاشع، دخلوا معا إلى كنيسة الدير وراح الرهبان يُنشدون بأصواتهم المصقولة

على أنّات الروح أناشيد ومزامير على اللّحن الغريغوري الأخّاذ. بعدها، توجّهوا جميعا إلى قاعة المائدة لتناول لُقمة المحبة. أثناء الحديث، أعرب الوزير عن دهشته الكبيرة لما سمع من ألحان سماوية ولِما رأى من أجواءٍ حالمة ووادعة في أرجاء الدير. ثم سأل الأباتي قائلا: "حضرة الأباتي الجليل، ماذا تعملون هنا؟ أجابه الأباتي قائلا: بنعم الربّ وبركاته، إننا لا نعملُ شيئا". نعم، كم نحن بحاجة ماسة إلى هذا النوع من فلسفة الوجود الإنساني. إن الحياة، الغنيّة في تشعّباتها والتي هي على تماس دائم مع اللاّمحدود، لا تساوي البتة ما يُنتجُ الانسانُ وما يعملُه. طبعا، وفي هذا الأمر لا جدال، فالعملُ والجِدُّ والجهاد ناموس مقدس في الحياة. بيد أن هذه الأخيرة تأبى أن تتشرنق في معادلة الإنتاجية المتفلّتة والجامحة. إنها تتجاوزها إلى مساحات الفكر والثّقافة والرّوح الأرحب والأعمق.

٣. جائحةُ كورونا والبيئة

إن النتيجة المباشرة للثورة الصناعية والعقلية الاستهلاكية المسعورة إنما هو الأذى الكبير والخطير على البيئة وحياة الانسان وديمومتها على الأرض. بسبب حجمه وسرعته، فإن تغيّر المُناخ يدفع النظم الطبيعيّة كافة إلى المجهول. ورفاهية الانسان ورغد حياته يخضعان قسرا إلى هذا النظام البيئي الطبيعي. إن الأضرار الناتجة من هذا الاختلال التراكمي والمستدام جسيمةٌ للغاية وقد تكون في أكثر الأحيان عصيّةً على أيّ معالجة ممكنة. إن تغيُر المناخ، بحسب دراسات علمية ومدقّقة، إذا استمر على وتيرته التصاعدية، سيقود عاجلا أم آجلا إلى إفناء ظاهرة الحياة على الكرة الأرضيّة بأكملها.

قبل القفزة النوعية التي أحدثتها الثورةُ الصناعية، كانت لا تزال عناصر الطبيعة تتمتّع بتوازناتها وتنوعاتها النباتيّة والحيوانيّة. الماءُ نقيّ وعذب، السماء زرقاء والهواء نظيف وعليل، الجداولُ والأنهر والبحار صافية، لا وسخ فيها ولا دنس. الغاباتُ ترفل بنضارة الحياة الفرحة. لا سحب سوداء وصفراء تُطربشُ المدنَ وتزنّرُها. ولكن مع دخول الآلة إلى حلبة الواقع، تبدّل كلُّ شيء. دخلنا إلى جوف الأرض واستخرجنا كميات ضخمة من

البترول وأحرقناه في معاملنا ومصانعنا وفي مركباتنا المتنوّعة، برا وبحرا وجوا. بصنيعنا هذا، خلقنا فراغاتٍ شاسعة في أحشاء الأرض، ستسبب حتما بانزلاقات خطيرة في طبقات الأرض تؤدي في يوم من الأيام إلى زلازلَ مدمّرة. ثم قمنا بإحراق مشتقّات البترول، متوهمين أن الفضاء الفسيح والمترامي سيبتلع هذه الانبعاثات الملوّثة والقاتلة ويحلّلها ويعطّلها. وكانت المفاجأة المرة باكتشاف ما يسمى بالانحباس الحراري الذي أدى إلى ثُقب خطير في طبقة الأوزون التي تحولت من حاضنة للحياة إلى كفن للموت. فالانبعاثات الغازية والانحباس الحراري يقومان بتقويض تدريجيّ لمقومات النّظم البيئيّة الطبيعيّة. وهكذا بدأت الحرارة ترتفع كلّ سنة على سطح الأرض وراحت تنذر بتحوّلات مُناخية خطيرة للغاية. إن هذا التبدّلَ المناخي إنما هو نتيجة مباشرة لعمل الانسان وإدارته السيئة للموارد الطبيعية وسعيه الأناني لاستنفاد ما تختزن الأرضُ من خيرات وطاقات من دون أن يفكر بالأجيال الآتية. من سيوقف هذا الانتحارَ الجماعي الشامل؟ من سيلجم جشعَ البلدان الملوّثة بمصانعها من أجل ازدهار اقتصاديّ آني وعابر يوظّفُ في استحقاق انتخابي داهم او في مخطّطات عمرانيّة واجتماعيّة على حساب صحّة الانسان؟ من سيعطّل آلةَ الموت هذه ويسمح لمغامرة الحياة بأن تتابع مسيرتها؟

في نهاية القرن التاسع عشر بدأت البشرية تستشعرُ خطرَ التلوّث وانعكاساته السلبيّة على توازنات الطبيعة. شرع الاعتلالُ يتمظّهر في الغابات، في المحيطات، في القطب الشمالي الذي يُعتبر المكيّف الطبيعي للكرة الأرضية. وراحت المؤتمرات الدولية تتوالى لمعالجة هذه الآفة العالمية. قراراتٌ وتوصيات لا تحصى. جميعُها تدل على درجة عالية من الإدراك والوعي، وفي الوقت ذاته تؤشر بشكل لا يعتريه الغموض إلى أنْ ليس هناك من أي إرادة صارمة للعبور إلى التنفيذ. إن مؤتمر باريس العالمي، الأول في التاريخ بحجمه، حول المناخ والاحتباس الحراري – COP 21, Paris Agreement, COP 21, Accord de Paris – تبنّاه ١٩٥ وفداً في لو بورجيه Le Bourget بباريس في ٢٢ نيسان ٢٠١٦، ووقّعه ١٧٥ بلداً في مبنى الأمم المتّحدة في نيويورك ابتداء من ٢٢ نيسان ٢٠١٦ الموافق ليوم الأرض، وتبعهم بلدان أخرى حتى ٢١ نيسان ٢٠١٧. بحسب شرعة المؤتمر، يكفي أن يوقّعَه ٥٥ بلداً

تشكل انبعاثاتُها ٥٥ ٪ من غازات الاحتباس الحراري، حتى تُعتبرَ القراراتُ ملزمةً لجميع البلدان في العالم. وقد يكون من المفيد أن نُذكّر هنا أن الصين هي البلد الأكثر تلويثا في العالم مع نسبة ٢٠,٠٩ ٪، تليها الولايات المتحدة الأميركية مع نسبة ١٧,٩٨ ٪. عقد عالمنا الحاضر، القلقُ والحائرُ والمرتجف من الآتي من الأيام، آمالاً كبيرة على مقرّرات مؤتمر باريس. بيد أن هذه الانتظارات الجميلة ما لبثت أن تبخّرت في جزء كبير منها في ١ حزيران ٢٠١٧ عندما فاجأ الرئيس الأميركي دونلد ترامب العالمَ كلّه بقراره الانسحاب الفوري من اتفاقية باريس، معتبرا إياها تدميريّة للاقتصاد الأميركي. فما كان من بعض حكّام ولايات أميركية إلا أن أعلنوا رفضهم القاطع لقرار الرئيس وأطلقوا ما سموه United States Climate Alliance، "التحالف من أجل المناخ في الولايات المتحدة الأميركية". وأكّدوا في تحالفهم الجديد على سعيهم الصادق والدؤوب إلى تنفيذ مقرّرات اتفاقية باريس على صعيد السّياسات الداخلية للولايات، ضاربين بتوجيهات السلطة الفدرالية عُرضَ الحائط.

تجدر الإشارةُ هنا إلى أن اتفاقية باريس قد سبقتها، في فاصل زمني يناهز السنة، رسالةُ قداسة البابا فرنسيس المدوّية حول البيئة في ٢٤ يونيو/أيار ٢٠١٥، تحت عنوان: "كن مُسبّحا"، Laudato si. إنها المرة الأولى التي يكرّس فيها رأسُ الكنيسة الكاثوليكية رسالةً عامة لموضوع "الإيكولوجيا الشاملة" (Integral Ecology – *Oikos* in Greek: house) ، أي علم البيئة الذي يعالج مسألةَ روابطِنا مع الأرض "كبيتٍ" لنا وأم. فهو يدعو إلى ثورة كاملة على سلوكيّاتنا وأدبيّاتنا وإقتصاديّاتنا لنحول دون التغيّرات المناخية الكارثية. يستمدّ البابا العنوان من "نشيد االخلائق" للقديس فرنسيس الأسيزي في القرن الثالث عشر، حيث يعيش هذا الأخير مصالحة كونية شاملة مع جميع كائنات الوجود الحسّي، الحيّة منها والجامدة، ويرنّم لها نشيدَ الحبّ. فيقول قداسة البابا: " كان يذكّرنا، من خلال هذا النّشيد الجميل، بأن بيتَنا المشترك هو أيضًا كأخت لنا، نتشارك معها الوجود، وكأم جميلة تحتضنُنا بين ذراعيها. كُنْ مُسَبّحاً، يا سيّدي، لأختنا وأمّنا الأرض، التي تَحملُنا وتَحكمُنا وتُنتجُ ثمارًا متنوّعةً معَ زهورٍ ملوّنة وأعشاب...أختُنا هذه تحتجُّ على الأذى الذي نُلحقُه بها، بسبب الاستعمال غير المسؤول وانتهاك الخيرات التي وضعها الله فيها. لقد نشأنا معتقدين أنها

مُلْكيّةٌ لنا وبأننا المسيطرون عليها ومباحٌ لنا نهبُها. إن العنفَ القاطن في القلب الإنساني، المجروحِ بالخطيئة، يَظهر أيضًا من خلال أعراض المرض التي نلاحظها في التّربة وفي المياه وفي الهواء وفي الكائنات الحيّة. لهذا، توجدُ أرضُنا المظلومةُ والمُخرّبة بين الفقراء الأكثر تعرضًا للإهمال ولسوء المعاملة. أرضُنا "تَئِنُّ من آلام المَخاض" (روم ٨، ٢٢). ننسى أننا نحن أيضًا تراب (را. تك ٢، ٧). جسدُنا ذاتُه مكوّنٌ من عناصر الأرض، وهواؤها هو الذي نتنسمُه، وماؤها هو الذي يُنعشنا ويجدّدُنا".

مع هذا الكم الهائل من الاستنفار العلمي والفكري والروحي لحماية الأرض من التصحُّر والموت، بقيت جميعُ المعالجات والتدابير من قبل الدول الفاعلة في دائرة الخجل والوضاعة. بكل حسرة في القلب وخيبة في الفكر، لا نزال نلاحظ، حتى اللّحظة، أن الاعتباراتِ الاقتصاديةَ ومبادئَ الإنتاجيةِ الجامحة والاستهلاكيةِ المسعورة هي وحدَها الآمرةُ والناهية. إلى أن انبرى وباءُ كورونا واجتاح عواصم القرار، من دون استئذان، وسدّ الهوّة بين الطبقات المجتمعية، وبين الشعب والسّلطات، وتسلّل بسهولة إلى عُقر دار رؤساء الجمهوريات ورؤساء الحكومات وغيرهم من المسؤولين. وراح يُنفّذ بصرامة وتشدّد الرسالةَ البابوية ومقرّراتِ اتفاقية باريس، متجاهلا كلّيا الأسباب التي دفعت بالرئيس دونلد ترمب إلى الانسحابِ منها، ومتضامنا في المقابل من دون أي تحفُّظ مع موقعي "التحالف من أجل المناخ في الولايات المتحدة الأميركية".

إن الإحصائيات الأخيرة في القّارة الأوروبية تكشف بشكل مذهل الإنجازاتِ الكبيرة وغيرَ المتوقّعة التي حقّقتها جائحةُ كورونا بالنسبة إلى الهواء. في إيطاليا وفرنسا وألمانيا، أدى الحجرُ الصحّي وإغلاقُ المعامل والمصانع إلى انخفاض غير مسبوق في تلوّث الهواء. آخذين في الحسبان أن الجُسيْمات الدقيقة وثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) هي المسؤولة كلّ عام في أوروبا عن أكثر من أربع مئة ألف حالة وفاة مُبَكّرة وفقًا لوكالة البيئة الأوروبية، حاول الباحثون تقدير عدد الأرواح التي تمّ إنقاذُها بفضل هذا الانخفاض المدهش في مستويات التلوّث الذي لوحظ مع تنفيذ التدابير لمكافحة كوفيد-١٩ على مدى شهر نيسان الماضي.

وكان الحاصل التالي: تمّ إنقاذُ حياةِ حوالي أحد عشر ألف شخص في أوروبا وفقًا لدراسة نُشرت الأربعاء في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٠، من قبل مركز حديث يُعنى بالأبحاث حول الطاقة والهواء النظيف (Centre for Research on Energy and Clean Air)، وهي منظمةٌ بحثيّة دوليّة مستقلّة، مقرُّها في فنلندا ومدعومةٌ بشكل خاص من قبل Climateworks وBloomberg Philanthropies. للوصول إلى هذه التقديرات، قام باحثو هذا المركز بتحليل البيانات من أكثر من ثلاثة آلاف محطّة لقياس تركيزات الجُسيمات الدقيقة وثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) عبر أوروبا، بين ١ أبريل/نيسان و٢٦ منه، بمقارنتها بمستويات السنوات السابقة مع مراعاة الظروف الجوّية. أظهرت التحاليلُ انخفاضًا عامًا بحوالي ٤٠٪ في متوسط مستوى ثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) وبنسبة ١٠٪ في التلوّث الجُزَيْئي. في تعليقها على هذه النتائج السّارة، تقول لوري ميلليفيرتا Lauri Myllyvirta، كبيرةُ المحلّلين في المركز، إن "الفوائد غيرَ المتوقّعة للتدابير المتّخذة ضدّ فيروس كورونا تُظهر مدى المضار الخطيرة التي يسبّبُها تلوّثُ الهواء على صحّتنا، وتُبيّن إلى أيّ مدى هذه التداعياتُ السلبية للتلوث لا تُعارُ الاهتمامُ الكافي. بعد انتهاء أزمة كورونا، يجب المحافظةُ على هذا التحسّن في جَوْدة الهواء من خلال إنشاء أنظمةِ نقلٍ وطاقةٍ صديقة للبيئة".

في خاتمة عرضنا هذا، نطرح على أنفسنا هذا التساؤلَ الطوعي: مَن أكثرَ من جائحة كورونا أرجعنا إلى حجمنا الإنساني الطّبيعي، من دون نقصانٍ أو زيادة؟ من دون تقليصٍ أو انتفاخ؟ نحن دائما بحاجة إلى حدث كبير حتى يعالجَنا من أوهامنا، حتى يُرجعَنا من تيهنا. الانسانُ مفطورٌ على تجاوز الذات والإقامة في ضيافة الغُلوّ. لم يخطئ من قال إن الكائن البشري نصفُ إله. غير أن مأساتَه الكبرى ناتجةٌ من نصفه الثاني؛ نصفه المحدود، الواهن، الضّعيف؛ نصفه المعدّ للهوانِ والاعتلال والموت والتلاشي. معارفُه العظيمةُ والمبدعة والخارقة، يسكنُها أبدا النقصُ والتعثّرُ والسقوط. كم كان مُلهَماً بسكال Pascal، العالمُ والمفكّر واللاّهوتي الفرنسي، عندما حدّد الانسانَ بالقصبة المفكّرة (roseau pensant)!

إنه يجسّدُ المعادلةَ الكيانيّة التالية في أبهى إسقاطاتها: العظمةُ في الهشاشة. القصبةُ في الطّبيعة هي أضعف النباتات. سريعةُ العطب. والفكرُ أعظمُ قوّة في الوجود. وكان الانسانُ

الموقعَ المثالي لإقامة العظمة في الهشاشة. كان لزاماً على الانسان المعتلي قممَ المعرفة الشاهقة والمحقّقِ الإنجازات العظيمة أن يضربَه وباءُ كورونا حتى يتيقّن أنه لا تنقصُه المعرفة في معالجة مآسي الحضارة التي بناها، بل الفعل. وهكذا جاءت جائحةُ كورونا، بوجهها الخفيّ، المتواري عن الأنظار، احتراما للإنسان المتربّع على عرش الوجود الحسّي، لتوقظَنا من غَفْلتنا وغيبوبتنا، وتُريَنا مآسيَنا المتعدّدة، وترشدَنا إلى مُداواتها بالخلود إلى الهدوء والسّكينة واللّقاء مع الذّات.

في خُلاصة مقاربتنا، لا نُغالي البتّة إن قلنا إن **مآسي حضارتِنا لن يعالجَها إلا وباءٌ**.

بقلم الدكتور ساري حنفي

عالم مابعد كورونا: كيف نحضر له؟

هناك تداعيات بشريّة واقتصاديّة قد ألحقها فيروس كورونا بالعديد من بلدان العالم، أن تتحوّل إلى نقطة تغير مهمّة بالنسبة إلى العالم والمستقبل بأسره. لقد استطاعت هذه الأزمة أن تظهر أهمّيّة العلم والعلماء والأطباء وتقضي على المؤثرين الافتراضيّين وعلى سلوك التتفيه الذي أصبح رائجا خلال وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الموضوعات ذات الأهمّيّة الأخلاقيّة والعلميّة والنفسيّة.

كشفت الأجواء السرياليّة لوباء كوفيد -١٩ خطوط الصدع في الثقة بين البشر، وبين الدول، بين المواطنين والحكومات، وهي تدفعنا إلى طرح أسئلة كبيرة حول أنفسنا وعلاقاتنا الاجتماعية والحياة بشكل عام. ولا تقتصر هذه الأزمة فقط على الصحّة العامّة والبيئيّة أو الاقتصاد، ما نشهده هو لحظة الحقيقة فيما يتعلق بأزمة الحداثة المتأخرة ونظامها الرأسمالي على نطاق واسع وشامل. لن نتمكن من العودة ببساطة إلى "العمل كالمعتاد" بعد أن نمر بهذه الأزمة، وينبغي أن تعمل العلوم والأبحاث الاجتماعية وغيرها تحليل هذه الحقائق الجديدة والانخراط بنشاط في معالجتها.

نظريّة المؤامرة

بشكل عام تنشط نظريات المؤامرة في حالتين، الحالة الأولى عندما نشعر بالعجز في مواجهة الواقع ولا نعرف كيف نفسّر شيئًا ما علميًا أو لا نريد الاعتراف بدورنا في شيء سيّئ مثل الهزيمة في معركة ما. وفي الحالة الثانية عندما نصنّف فئة من الناس بماهيّات حادّة تجعله منها عدوًا مطلقًا أو خائنًا أو مقابل طرف ثاني هو الضحيّة المطلقة التي تلعب دور المظلوميّة.

أمّا في حالة ظهور فيروس كورونا تفاعلت نظريّة المؤامرة من خلال الحالتين؛ بسبب جهل مصدر هذا الفيروس وتحميل كامل المسؤوليّة على طرف واحد، مثل ادّعاء أنّه سلاح بيولوجي أمريكي لشنّ حرب اقتصاديّة على الصين أو اعتبار بعض المسلمين الشيعة أنّ هذا الفيروس لن يصيبهم طالما هم في مقام من أوليائهم، وهكذا. وينشط الوصم (الأحكام المسبقة النمطية) كأكل الصينيّين لكلّ ما هو حيوان بما في ذلك القطط والكلاب ممّا أدّى إلى ظهور كورونا، وبدون التساؤل لماذا يعدّ أكل مثل هذه الحيوانات غريب جدًّا بينما لا نجد ذلك عند شعوب أخرى تأكل الحلزون مثلا. هناك أحكام ضدّ بعض المجتمعات بدون الاحتكام للنسبيّة الثقافيّة. مثلا هنا في لبنان اعتبر بعض المسؤولين اللبنانيين أنّ اللاجئين السوريّين هم بؤرة لانتشار المرض. ولسوء الحظّ لعبت بعض وسائط الإعلام الاجتماعيّة دورًا كبيرًا في ترويج كثير من الأحكام النمطيّة وخلق حالة من الهلع الجماعي، إذ لم تعد هندسة الجهل حكرًا على أنظمة الاستبداد الفاشلة وإنما أصبحت تشمل المجموعات التي تتغذّى على فكر المؤامرة.

نظريّات المؤامرة في حالة انتشار الأمراض ليست ظاهرة حديثة، إذا تذّكرنا ما حصل في القرن الخامس عشر من مذابح ضدّ تجمّعات يهوديّة بأوروبا عندما ظهر مرض "الموت الأسود" سيعرف فيما بعد أنّه الطاعون، حيث حصل إقصاء خطير ماهيّاتي للطّرف الاخر واعتبر بأنّه هو سبب انتشار هذا الفيروس.

النضال ضد الأنثروبوسين

كوفيد-١٩ هو مَرَض العَولمة والأنثروبوسين (Anthropocene) وهو حلقة من حلقات التدمير التي يقوم بها الإنسان في حقّ بيئته وكَوكبه. عُرف منذ مدّة، أنّ مَوطن هذا الفيروس المُستجد هو بعض الحيوانات الصغيرة غير المُستأنسة (مثل قطط الزباد، السفيط، بأنجوليين، والفئران والخفافيش)، التي يبقيها الصينيّون في منازلهم والمَطاعم وتُقدّم كوجبات فاخرة لإظهار التميّز الاجتماعي، والتي تستخدم أيضًا كعقارات طبيّة وعلاجات سحريّة لبعض الحالات المستعصية. إذ اعتبر قدماؤنا أنّ جميع السُموم لها فضائل، فهي داء ودواء.

إنّ هذه المُعتقدات لا تنحصر بالصينيّين ويجب ألا يتمّ تحميل مسؤوليّة انتشار هذا الفيروس بما نوصم (إعطاء أحكام نمطيّة مُسبقة) به الصينيّين من "انعدام النظافة" في الطعام وأكلهم لأنواع مُختلفة من الحيوانات بما في ذلك القطط والكلاب (دون التساؤل لماذا يُعدّ أكل مثل هذه الحيوانات غريب جدًا بينما لا نجد ذلك عند شعوب أخرى تأكل الحلزون مثلًا!). الموضوع هو مُشاركتنا جميعًا بتَدمير بيئتنا بسبب الجشع، حيثُ نأكل كثيرًا، ونسعى إلى تجميع الكثير من المال، ولا نكتفي بما لدينا بل نريد المَزيد دائمًا. المزيد من السفر (إذ أصبحت الإجازة تعني السفر حصريًا) والملابس الفاخرة وأحدث الصرعات والماركات وأحدث الهواتف المَحمولة. لذا سمحت الرأسماليّة الريعيّة والجشعة والعَولَمة تحقيق ثروات كبيرة لحفنة من رجال الأعمال في مُدننا وذلك في وقتٍ قصيرٍ جدًا. وقامَت الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الوسطى الدنيا الجديدة بنسخ هذا الجشع ولو على مُستويات أقلّ لعدم قدرتها للتقليد الكامل. إنها مُحاولات أسطوريّة للوصول إلى السعادة، في ظلّ "معدّلات النمو" المُستمرّة كما لو أنّ الموارد لا نهاية لها. إلّا أنّ هذه النمطيّة لا تؤدّي إلّا للمزيد من المشاكل الصحيّة والأوبئة والموت والكوارث الطبيعيّة.

إذا لا يمكن فصل النضال من أجل البيئة عن نوع الاقتصاد السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي الذي نريده. إنّ رأسماليّتنا النيوليبراليّة ليست فقط طريقة إنتاج بل هي أيضًا تكوينات اجتماعيّة تنظم العلاقة بين البشر والطبيعة. وربما أفضل تحليل للأزمة الحاليّة في توجّه الدول "للنمو السريع" جاء من قبل الاقتصادي الأمريكي جيمس غالبريث وعالم الاجتماع الألماني كلاوس دور. يعتمد النمو السريع على استقرار التكاليف (costs) الثابتة للمواد الخام والطاقة على المدى الطويل. عندما لا يكون كذلك، كما هو الحال الآن، تتكثّف المضاربات الماليّة وتتقلّص الأرباح، وتولد نزاعات حول توزيع الأرباح بين العمال والإدارة والمالكين وسلطات الضرائب. إضافة إلى ذلك، فإنّ تكلفة التغيّر المناخي مرتفعة، حيث أنّ محاولة تخفيض انبعاثات الكربون بشكل كبير جعلت العديد من الأنشطة التجاريّة المستهلكة غير مربحة. وبالتالي يقترح كلا المؤلفان "اقتصادًا جديدًا واعيًا بطيء النمو، يدمج الأسس البيوفيزيائيّة للاقتصاد في آليّات عمله".

التحضير للمستقبل

يجب أن نقوم بإعداد علماء لمرحلة ما بعد الوباء من قبل الأكاديميّين، وكذلك جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وصانعي السياسات العامّة، من أجل تحويل هذه المأساة إلى ميزة. لنتذكّر، كان للكساد العظيم (Great Depression) في أوائل الثلاثينيّات من القرن الماضي تأثير عميق في جميع أنحاء العالم ، وكانت الاستجابات السياسيّة للأزمات مختلفة جذريًا. لنأخذ الولايات المتحدة والصفقة الجديدة (New Deal) التي اقترحها الرئيس فرانكلين روزفلت بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩. كانت عبارة عن سلسلة من البرامج، ومشاريع الاشغال العامة، والإصلاحات الماليّة، وإصلاح قوانين العمل، وإصلاح العلاقات بين الإثنيّات. على العكس، كانت ألمانيا، في ردّها ، تستبدل الديمقراطيّة بالنظام النازي. يذكّرنا ميشيل فيفيوركا، في مقابلة أجريت معه في مارس من هذا العام مع صحيفة ليبراسيون الفرنسيّة، أنّه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أنّ المقاومة الفرنسيّة قد أنشأت في عام ١٩٤٤ برنامج عمل للمقاومة وسموه "الأيام السعيدة" (Les jours heureux). من الضروري أن نقول إنه لم يكن هناك فقط بعض التدابير السياسيّة لاستعادة الديمقراطيّة، ولكن التدابير الاقتصاديّة الراديكاليّة ميّزت بتأميم الإقطاع الاقتصادي والمالي المهيمن على نطاق واسع من إدارة الاقتصاد، وبالطبع بعض التدابير الاجتماعيّة، ولا سيّما تعديل المعاشات بشكل كبير، وإعادة تأسيس نقابات العمال المستقلّة ومجموعة عمل المندوبين، وخطّة شاملة للضمان الاجتماعي. كانت السنوات الثلاثين التالية فعلا السنين السمان أيّ أيّامًا سعيدًة حقًا لفرنسا. وبالتالي، علينا أن نقرّر في أيّ اتّجاه سنذهب.

إنّ إعادة انغراس الاقتصاد في الاجتماعي والسياسي والثقافي لن يكون بدون ربط العلوم الاجتماعيّة بالفلسفة الأخلاقيّة، بالطريقة التي اقترحها بول ريكور بمقولة شديدة التكثيف: "هدفنا هو عيش الحياة الجّيدة مع الآخرين ومن أجلهم في مؤسسات عادلة" (The aim of living the good life with and for others in just institutions). أيّ أنّ ربط فكرة العيش الكريم والأخلاقي مع الآخر لا يمكن أن يكون فرديًا ودون إشراك الجماعة والمجتمع،

وبدون العيش من أجل الآخر، من خلال تبنّي أخلاقيّات الحبّ والتضامن والضيافة والعطف مع الآخر، وخاصّة عندما يكون الآخر مهمّشًا. ولن يكتمل ذلك إلا في ظلّ نظام يضمن ويعزّز العدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة. يتماشى هذا مع ما اقترحه العلماء المناهضين للنزعة النفعيّة. أشعر أنّ مناهضة هذه النزعة بدأت تتمأسس. فهناك اتّجاه إلى "التآلفية" التي نشرنا بيانها بنسخته الأولى والثانية 'manifesto on 'convivialism .

أنا أنادي مثل زملائي في هذا الاتّجاه بضرورة أن يكون هناك مدخول حدّ أدنى لكلّ العائلات (يحدّد في كلّ بلد) ويحدّد سقف أعلى لمدخول الفرد (عن طريق سياسات ضرائبيّة صارمة)، ولو أدّى ذلك إلى هروب بعض الاستثمارات وبطىء النمو. إذ نطمح بهذا التّوجّه إلى أن يكون بديلا لأيديولوجيّات الشيوعيّة والاشتراكيّة والنيو-ليبراليّة والفوضويّة والعلمانيّة المناضلة (التي تحوّلت إلى دين مناهض للأديان الأخرى) والتي فشلت إمّا للخلل الفكري أو بسبب التطبيق.

لن يكون لعلومنا وأبحاثنا لمرحلة ما بعد كورونا معنى إلا إذا كانت مسلحةً باليوتوبيا ، أو "يوتوبيا واقعيّة" (real utopias)، حسب تعبير إيريك أولن رايت (Wright 2010)، لأنّه حتى إذا لم يكن من الممكن تحقيقها بالكامل، فستوجّه أفعالنا. لا توجد حياة أخلاقيّة بدون اليوتوبيا، والفرق بين رجل الدين ويوتوبيا العالم هو أنّ هذا الأخير لا يشجب بالضرورة الرؤية المعادية ليوتوبيا الآخرين، ولكن يسعى للعمل مع أولئك الذين يؤمنون بها. وبالتالي يجب أن تقدّر علومنا هذه علاقات التضامن والمآثرة والالتزام الأخلاقي والدفع من أجل ربط العلوم الاجتماعيّة بالفلسفة الأخلاقيّة. من المهمّ إعادة التفكير في بناء صورة الآخر، ليس فقط فيما يتعلّق بمن يُنظر إليه على أنّه خصم، ولكن فيما يتعلّق بكيفيّة اهتمامنا ورعايتنا للآخر. هنا يمكن للمناقشة الأخلاقيّة الجادّة أن تروّض السعي لتحقيق مصلحتنا الذاتيّة.

المراجع: Wright, Erik Olin. 2010. *Envisioning Real Utopias*. Verso

بقلم الدكتور هلال خشان

نهاية الليبراليّة الجديدة!

لقد كانت الأوبئة وما تزال ملازمة لحياة البشر على مر العصور، وقد سجل أول وباء إنفلونزا سنة ١٢٠٠ قبل الميلاد. إلا أن أكثر الأوبئة فتكاً كانت الموت الأسود في القرن الرابع عشر والذي قضى على ما يقرب من ٦٠ بالمائة من سكان أوروبا، تلته الإنفلونزا الإسبانية سنة ١٩١٨ التي أودت بحياة أكثر من ٣٠ مليون إنساناً. بالرغم من أن الأوبئة لم تنقطع منذ ذلك الوقت، مثل مرض فيروس الإيبولا وملازمة الشرق الأوسط التنفسية، إلا أن عدم انتشارها على نطاق واسع وقلة وفياتها لم تثر هلعاً حول العالم، خصوصاً في المناطق التي لم تتأثر بها.

الوباء الذي لم يتوقعه أحد

إن جائحة الكورونا هي أكبر وأخطر أزمة صحية تضرب الجنس البشري منذ أكثر من قرن. لقد تطور الطب كثيراً منذ الإنفلونزا الإسبانية واعتقدت الشعوب، خصوصاً في الدول الغربية المتطورة، أن الأوبئة الفتاكة أصبحت شيئاً من الماضي لا يمكن أن يتكرر في هذا الزمن.

لقد انتشر الوباء بسبب تراخي الدول الغربية وعدم استعدادها الكافي لمواجهته بسبب إفراطها بالثقة بقدراتها على احتوائه.
لم يصغ الأوروبيون للتحذيرات المتكررة بأنهم لن يستطيعوا احتواء الوباء إذا استمروا بالاستهتار بخطورته. رفضوا نصائح الخبراء بأنهم لن يقدروا على التعامل مع الوباء بصورة إفرادية وأنّ الحاجة ماسّة لأن يواجهوه كجبهة واحدة. لقد أدركوا متأخّرين وبعد فوات الأوان أنّ الوباء سيجتاح أنظمتهم الطبّيّة المتطوّرة التي لن تستطيع وقف انتشاره الفلكي.

بدورهما، عانت كل من الولايات المتّحدة وبريطانيا من الفوضى العارمة الناشئة عن سوء تقديرهما لخطر الكورونا الداهم واعتقد زعماؤهما أنّ بلديهما بمنأى عن الخطر، في حين استبقت الصين الأمور وأغلقت مدينة ووهان، حيث انتشر الوباء، قبل يومين من احتفالات السنة القمرية الجديدة ممّا مكنها من التعاطي الفعال معه واحتواؤه. طرحت جائحة كورونا أسئلة عن جدوى أسلوب الحياة الغربي، وأظهر أنّ تصوّرها لذاتها وتفوّق سلسلة قيمها مشوّه ومغلوط ويستوجب المراجعة. وعليه فإنّ هذه الورقة تسعى إلى الإضاءة على تداعيات أزمة الكورونا على النّظام العالمي من النواحي الجيوسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، إضافة إلى قدرة الليبراليّة الجديدة على تجاوز أزمتها الوجوديّة.

الأبعاد الاجتماعية للوباء

إن النظام الطبي غير قادر على إيجاد لقاح بين ليلة وضحاها، ولا يوجد حتى الآن دواء مثبت علميًا يستطيع أن يخفّف عوارض فيروس الكورونا. وبما أنّ الطبّ عاجز عن تقديم العلاج، يبقى الخيار الطبي الوحيد المتاح لنا هو التباعد الاجتماعي، علمًا أنّ الإنسان مخلوق اجتماعي غير مهيئ لحياة العزلة. من هنا كانت بداية تفسّخ المجتمعات. هناك مجموعة من السلوكيّات التي يتعارف عليها البشر والتي تعرف بآداب السلوك مثل التحيّة، والتقبيل، والعناق، والتربيت على الكتف، وتبادل الزيارات. فرضت الكورونا أن يبقى الناس في منازلهم حتى إشعار آخر. لا تبنى المنازل بهدف أن يبقى قاطنوها فيها على مدار الساعة. الإنسان حيوان اجتماعي بطبيعته وغير مصمّم للحجر المنزلي، فالإنسان مجبول على التعاطي مع الآخرين سواء أحبّهم أو كرههم، وهو بحاجة مستمرّة للعمل لكي يكسب قوت يومه. كان من تبعات التباعد الاجتماعي أن فقد الكثير من العاملين وظائفهم، في حين قطعت بعض رواتب المحظوظين الذين لم يسرّحوا من العمل. الشحّ المالي والغلاء والضغوط النفسيّة المتفاقمة أدّت فيما أدّت إليه إلى ارتفاع مستويات العنف المنزلي، الذي أصاب النساء والأطفال بصورة مباشرة.

معضلة الليبراليّة الجديدة

إنّ الضغوطات التي تمارس على النظام الطبي العالمي لإيجاد حلّ لمعضلة فيروس الكورونا تتجاوز الحجر المنزلي لتشمل، إضافة إلى الضغوطات الاجتماعيّة الرافضة للقيود المفروضة على حركة المواطنين، الأزمة الاقتصاديّة المتفاقمة. غياب العلاج الطبي الناجع خلق مشكلة اقتصاديّة، إذ تسبّب الوباء بشللٍ اقتصاديٍّ وارتعدت دول العالم، وتحديدًا الدول الغربيّة، خوفًا منه عندما انتشر فيها بسرعة فاقت قدرتها على استيعابه. إنّنا أمام لحظة حاسمة في تاريخ البشرّية التي تواجه تحدٍّ لا مثيل له لنظام العولمة الذي يتحكّم بمفاصل حياتها. بات معظم العاملين قابعين في بيوتهم وقد فقد الملايين منهم وظائفهم ومداخيلهم، وخيّم الفقر على شرائح واسعة من المجتمع. أغلقت مراكز التسوّق والتسلية والمطاعم وأجهدت حركة توريد البضائع ممّا أدى إلى ندرتها، خصوصًا فيما يتعلّق بأقنعة الوقاية وموادّ التعقيم والوقاية. أقفلت المصانع، وربضت الطائرات جاثمة على أرض المطارات، وأفرغت المكاتب من شاغليها، وأغلقت الحدود بين الدول، وحتى داخل كلّ منها ممّا فكّك أوصالها، ناهيك عن المسافرين الذين تقطّعت بهم السبل. شحّت الأغذية في المتاجر التي طال وقت الانتظار للدخول إليها، ووقعت خسائر فادحة في الأرواح، وساد شعور عميق بالتعب والإجهاد.

استنبطت الدول المتطوّرة والغنيّة وسائل لمنع انهيار اقتصاداتها، التي سادها الركود نتيجة لتباطُئِهَا، من بينها تقدمات ماليّة لمن خسروا وظائفهم أو للشركات التي توقّفت أعمالها. الركود بحدّ ذاته مكوّن أساسيّ من الدورة الاقتصاديّة ينتج عنه خروج المؤسّسات التجاريّة الضعيفة من السوق، وإعادة توزيع رؤوس الأموال والعمالة بشكل أكثر فاعليّة وربحيّة. الركود ضروري وإن كان مؤلمًا. إلا أنّ الخشية هي أن يتحوّل الركود إلى كساد ينتج عن انكماش اقتصادي طويل الأجل. الكساد ينتج عن عوامل غير اقتصاديّة، مثل الحروب والأوبئة والتي تضرب اقتصاديّات دول عديدة وتدمّرها.

لقد أبهجت جائحة الكورونا المفكّرين اليساريّين الذين يطمحون إلى القضاء على الرأسماليّة.

يعتقدون أنّ الفرصة باتت مواتية الآن لدقّ إسفين في نعش الرأسماليّة التي لم تتخلَ عن توحّشها. كانوا يأملون أن يؤدّي الركود الاقتصادي العالمي سنة ٢٠٠٨ إلى اضمحلال الرأسماليّة إلا أنّ البنك الاحتياطي الفدرالي اشترى من البنوك الأمريكيّة الأسهم والأصول المتعثّرة والتي فقدت جزءًا كبيرًا من قيمتها ولم تجد من يشتريها، ممّا ساهم بإعادة تثبيت الوضع المالي وإن إلى حين. الأزمة الحاليّة أشدّ وطأة وأخطر بكثير من أزمة ٢٠٠٨ ومن غير المؤكّد أنّ النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على استيعابها والتعاطي مع نتائجها.

سيكون هناك قدر كبير من ردود الفعل الغاضبة على الآثار الاجتماعيّة والمعاناة الماليّة الناتجة عن جائحة الكورونا، ليس فقط على المدى المنظور، بل سيتعدّاه إلى أفق غير مرئي الآن. سيكثر النقاش حول مصير الليبراليّة الجديدة التي تصرّ على أنّ الدولة ليست هي الحلّ لمشاكل المجتمع الاقتصاديّة بل المبادرة الفرديّة. بغضّ النظر عمّا سيؤول إليه النقاش فإنّه يبدو وكأنّه لا مناص من بروز نظام تكافل اجتماعي تشرف عليه الدولة ويساهم فيه المواطنون. يجب ألا نستبعد العودة إلى طروحات الملكيّة المجتمعيّة، بمعنى الاشتراكيّة، حيث يسيطر العمّال والدولة على وسائل الإنتاج، عوضًا عن حصرها بيد قلّة من الرأسماليّين.

إنّ الموت الأسود الذي أصاب البشريّة في القرن الرابع عشر أدّى في نهاية المطاف إلى القضاء على نظام الإقطاع. تأثير الكورونا في الرأسماليّة سيكون مزلزلاً لأنّ نظامها الذي بني على أنقاض الإقطاع أكثر تعقيدًا منه، ويغطي أوجه النظام الاقتصادي كافّة، وليس فقط القطاع الزراعي اليدوي الذي ساد في الحقبة الإقطاعيّة. نحن على أبواب صفقة جديدة خضراء تحترم البيئة، وتقوم على أنقاض الليبراليّة الجديدة التي تنهار بسرعة هائلة أمام الوباء الذي لا نعلم متى ستتغلّب عليه البشريّة. مع الانتهاء من الوباء ستبدو الرأسماليّة الكلاسيكيّة وكأنّها أصبحت تدريجيًا، ومع إعادة تنظيم جذريّة للمجتمعات المتطوّرة، إرثًا ثقيلاً من الماضي.

النتائج الجيوسياسيّة

أحدثت جائحة الكورونا زلزالاً جيوسياسيًّا عندما فشلت أوروبا والولايات المتحدة، ناهيك عن الدول النامية، في التعامل مع تحدي الكورونا. في نهاية شهر شباط ٢٠٢٠ ناشدت إيطاليا دول الاتحاد الأوروبي أن تساعدها في تجاوز أزمة الأزمة الطارئة، وقامت بتفعيل آليّة الحماية المدنيّة في الاتحاد الأوروبي، وطلبت الحصول على أقنعة الوقاية وغيرها من أدوات الحماية الشخصيّة، لكنّها لم تلقَ سوى الصمت من شركائها. عادت النزعة القوميّة إلى الظهور بشكل حادٍّ مبيّنة هشاشة التعاون العابر للدول، وألمحت إلى اقتراب الدول الغربيّة من وضع تحالفها الأطلسي على الرفّ. امتعضت القارة العجوز من قرار ترمب الأحادي بإيقاف الرحلات الجويّة التجاريّة مع دول الاتحاد الأوروبي، ممّا أعاد إلى الأذهان سياسة أمريكا الانعزاليّة التي تقوى وتشتدّ بعد كلّ أزمة تواجهها البشريّة.

إنّ المجتمع الدولي يقود حربًا كونيّةً ضدّ عدوٍّ شرسٍ لكنّه غير مرئيّ. سوف تتغلّب اقتصاديّات الدول على الركود وكذلك على الكساد، في حال استمرّ الإغلاق الاقتصادي لبضعة أشهر، وإن كانت كلفة الأخير أكبر ومدّة التعافي منه أطول وأشدّ إيلامًا، لكنّ الانتصار عليه سيكون على حساب النظام العالمي الحالي. هناك تحدٍّ هائل يواجه النظام الدولي، خصوصًا بعد أن لم تبد الدول الغربيّة القدرة على المقاومة والتنسيق واتّخاذ القرارات المشتركة. لقد تعرّضت خطوط التموين العالميّة لنكسة خطيرة أدّت إلى التفكير باتّباع سياسة اقتصاديّة جديدة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي، ممّا سيقضي على مفهوم التعاون الدولي بشكله الحالي. ونظرًا لصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في عالم إنتاجي شديد التخصّص، فقد تؤدّي الجائحة إلى تحوّل في مراكز الصناعة العالميّة لإيجاد خطوط إنتاج وتموين قابلة للاستمرار في حال حدوث أزمات دوليّة أو انتشار أوبئة على امتداد الكرة الأرضيّة.

لقد أدركت الصين كمّ الفراغ الناشئ عن جائحة الكورونا فوجّهت سياستها الخارجيّة على أساس التضامن والتعاون الدوليّين. لم يكن قرار بكّين إرسال طواقم ومعدّات طبّيّة إلى أوروبّا ودول أخرى عملاً إيثاريًّا بل مدفوعًا بمتطلّبات جيوسياسيّة، فالصين تسعى لاستثمار الفراغ الناشئ عن انحسار الدور الأمريكي. فالنظام العالمي على وشك أن يواجه نقطة تحوّل أساسيّة في تركيبته لأنّ هناك ضرورة لإيجاد نظام استشعار مشترك قائم على التعاون لرصد الأزمات الطارئة سواء كانت صحيّة أو سياسيّة أو مجتمعيّة. المجتمع الإنساني يحتاج إلى نظام عولمة جديد يتحلّى بالمسؤوليّة الدوليّة والالتزام الأخلاقي والتوزيع العادل للثروة.

بقلم الدكتور طارق متري

هل سنغادر عالمًا لنعود اليه؟

لا يختلف اثنان في تأكيد البديهيّات لدى القول إنّ الجائحة سوف تغيّر حياتنا الفرديّة والجمعيّة، ولو لحين. ولا نعرف بعد وبشكل جليّ ما ستؤول إليه ظواهر مركّبة ومتعدّدة الدلالات. أمّا الحديث المسهب عن العالم الذي سنعيش فيه بعد انحسار المخاطر المباشرة لانتشار الوباء فمحفوف بالالتباسات. وهو يقتضي قدرًا من التواضع الفكري الذي لا يتحلّى به، ولسوء الحظ، نفر غير قليل من القادة السياسيّين وغيرهم من صانعي القرار ومشاركيهم من الخبراء.

يتسرّع البعض في قوله إنّ عالم الغد يختلف جذريًّا عن عالم اليوم إذ ستجتمع فيه مشكلات من كلّ نوع، منها ما لا سابق لها. فيما يذهب آخرون من المشاركة في التهويل الرائج اليوم إلى ارتقاب تحولات محدودة في المستقبل. فهم ما انفكّوا ينظرون إليه بعيون الماضي. وهناك إيضًا من يستعجل الجزم في إطلاق حكمه القيمي على الاختلاف بين الماضي القريب والآتي، ومنهم قلّة تحسب أنّه بعد السنوات العجاف ستولد النافعة من الضارّة. وعلى الطرف النقيض منهم، لا يتردّد الخائفون من بئس المصير في إلباس شكوكهم لبوس اليقين بأنّ تقدّم البشرية عن طريق العلم والنمو الاقتصادي تعثّر إلى زمن طويل. وفي الحالتين، نجدنا أمام شيء من المبالغة في التوقّعات المتضاربة عوض التوقّف عند تعدّد الاحتمالات.

على الصعيد الاقتصادي، يرى الكثيرون أنّ المستقبل للاقتصاد المعولم باطّراد، تزدهر فيه قطاعات وتتقهقر فيه أخرى، كما نشهد في حركة البورصة واتّجاهات التمويل. وهو عالم تتقدّم فيه التكنولوجية، لا سيما الرقميّة. صفوف مقاومي الأزمة الحاضرة بل المستفيدين منها. وعلى الضفّة الأخرى، نجد المطالبين بالعودة إلى الاقتصاد الوطني ومرجّحيها، بفعل ما ظهر من صعوبات انتقال السلع واعتماد دول على أخرى في الحصول عليها. وينضمّ إليهم

أحيانا كثيرة المنادون بتعزيز القطاع العام، الصحي بالدرجة الأولى، والمجازفة بزيادة الدين العام عل أمل معالجته بإجراءات ضريبيّة لاحقة. كما تميل شخصيّات ومجموعات، يتأثّر بها عدد أكبر من الذين يعتنقون مسبقاتها الاعتقاديّة، إلى اتّخاذ المشكلات الراهنة حجّة على أيديولوجيّة التقدّم، عن طريق العلم والتكنولوجية والنمو في مجالات الاقتصاد كافّة، فتدعو للرجوع إلى النطاق المحلي وإلى المصالحة مع البيئة وتفضيل البدائل الطبيعيّة في العناية بالصّحّة .

وعلى الصعيد الاجتماعي يدور السؤال حول المدى الزمني وحجم الخسارة القاسية التي ستلحق بمن هم أكثر ضعفًا وهشاشة. وربّ قائل إنّ الأزمة الاجتماعيّة الناشبة، لجهة استفحال البطالة على وجه الخصوص، ستتعمّق وتطول ولا أفق منظورًا لها. من جهة أخرى، يستند أصحاب الرأي المخالف إلى تجارب سابقة حين يشيرون إلى استئناف النموّ النشاط الاقتصادي، ولو بعد حين، سيجري على نحو يحلّ بقوة ذاته مشكلات كثيرة. وتراهم غير متوجّسين من الكلفة الاجتماعيّة، أي وقوع الأعباء الباهظة على كاهل من هم أشدّ فقرًا، لا بل غير مكترثين بها لاعتقادهم أنّ اقتصاد السوق سيدخل في الوقت الملائم فئات واسعة في سوق العمل، وإن بشروط مهنيّة جديدة، بعدما أخرجت منها.

وفيما يختصّ بالمؤسّسات التربويّة والثقافيّة وطرائق العيش والعادات الاجتماعيّة وما خبرته من تغييرات أصابت من بعضها مقتلا، فإنّ الكثيرين ما زالوا يظنّون أنّها مؤقّتة. غير أنّ البعض يتساءل في أمر ظرفيّة التبدلات التي عرفناها في الأشهر القليلة الماضية ولا يستبعد استدامة جزء منها، كعدد من محاولات التجديد والإبداع التي أتيح للناس التعرّف إلى محاسنها وحظيت لديهم بقدر ملحوظ من المقبوليّة.

وفي سياق النظر إلى ثنائيّات التوقّع، ليس المجال السياسي استثناء. فهناك ما يشي بصعود متعاظم للإتّجاهات القوميّة، التي تهجس بالسيادة الوطنيّة المستباحة من حرّيّة انتقال الأشخاص والبضائع، وبفعل الهجرة التي تشجّعها عالميّة اقتصاد السوق، والتي تقضمها الاتّفاقات الدوليّة والإقليميّة وتدخّلات الكيانات ما فوق الوطنيّة. وكما في الأمس، بل بصورة

سافرة أكثر ، تجاهر الحركات القوميّة والشعبويّة بالعمل على إقامة أنظمة حكم قويّة، بل متسلّطة، تضيق ببعض وجوه الديموقراطيّة وبصون التنوّع واحترام حقوق الناس، أفرادًا وجماعات. بالمقابل، يؤكّد البعض أنّ الدول الوطنيّة باتت، حسب العبارة المألوفة، أصغر من معالجة المشكلات الكبيرة. ويؤيّد ذلك قصورها عن التصدّي بمفردها للوباء العالمي. غير أنّ هذا الإقرار ليس كافيًا للدفع بالدول إلى التعاون فيما بينها على نحو أوسع وأفعل. ويؤيّد ذلك ضعف الثقة بما اصطلح على تسميته "المجتمع الدولي". بعبارة أخرى نجدنا، في ظاهر الأمر، أمام صعود للوطنيّات، بقوّة "الجماعات المتخيّلة"، وتراجع الفكرة الأمميّة لافتقارها إلى الفاعليّة. ورغم ذلك، يبقى السؤال حول فرص قيام نظام عالمي جديد، على ضآلتها، مشروعًا بل ضروريًا. وبطبيعة الحال، يجرّ هذا السؤال وراءه لونًا من الاعتراض على استمرار حالة التضعضع التي يشهدها المجتمع الدولي.

ولا تنفي مشروعيّة السؤال أهمّيّة الإعتراف أنّ ما من قاعدة صارمة تجعل من كلّ أزمة كبيرة منعطفًا كبيرًا، وأنّ ما ينتظرنا بعد الجائحة، وعلى صعيد العلاقات الدوليّة، لن يختلف بالضرورة عمّا سبق، أيًّا كان من بعض الرغبات التي عزّزتها المشكلات الراهنة وضرورات التصدي لها. لعلّنا سنجد أنفسنا أمام نظام دولي لا يبتعد كثيرًا عمّا ألفناه في العقدين الماضيين. رغم ذلك، تبدو الحاجة للتعاون الدولي أقوى ممّا كانت عليه في الماضي. لقد كشف عنها بشكل مأساوي العجز عن تحقيق الملحّ منها. هذا مع العلم أنّ ازديادها لا يضمن بحدّ ذاته تطوّرًا سيؤول، في آخر المطاف، إلى بناء عالم أكثر احترامًا لقواعد التعاون الدولي والقوانين المنبثقة عنه وإعادة ترسيخها لا على المصالح المشتركة فحسب بل على قيم إنسانيّة تتّسم بطابعٍ كونيٍّ.

وباستطاعتنا اليوم أن نتبصّر في شؤون السياسة الدوليّة واتّجاهاتها من زاوية اضطراب العلاقات الثنائيّة بين الدول الكبرى، كالولايات المتّحدة والصين، أو المتعدّدة الأطراف بين الأعضاء الدول في التجمعات الأقليميّة، كالإتحاد الأوروبي. وباستطاعتنا أيضًا أن نفعل ذلك من خلال تأمّل حالة الأمم المتحدة ، لا من حيث أدوارها ومؤسّساتها وقدراتها فحسب بل من

حيث كونها أيضًا محكومة بتطوّر العلاقات بين الدول، النافذة على وجه الخصوص، ولأنّها مرآة نظام عالمي يوازن بين الدول ذات السيادة المتساوية في الجمعيّة العامّة وبين سياسات الدول الكبرى الخمس والدائمة العضويّة في مجلس الأمن.

ما من شكّ أنّ الأمم المتحدة، ومجلس الأمن في المقام الأول، خيّبت من اعتقدوا أنّ الحاجة للتعاون الدولي سوف تفرض استجابة دوليّة. ولنا في تأخّر اجتماعه الوحيد حتى ٩ نيسان ما يدلّ على تراجع دوره المتراجع منذ زمن. فالولايات المتّحدة التي لم تلعب أيّ دور قيادي في مواجهة الوباء ولم تكن مثالا يحتذى، كما تعوّد الأميركيّون على افتراضه، في التعامل مع الأزمة. وأرادت أن تلقي اللوم على الصين من خلال مجلس الأمن. أمّا الصين فاعترضت على المبرّرات هذه واشترطت عدم البحث في شؤون الجائحة لأنّها لا تهدّد السلم والأمن الدوليّين وهما ما قام مجلس الأمن من أجل الحفاظ عليهما. نتيجة ذلك، ظهر مجلس الأمن بصورة المؤسّسة المشلولة أو الهيئة الهامشيّة. ولا يعني ذلك بالضرورة أنّ الأمم المتحدة صارت ساحة مواجهة بين الولايات المتحدة والصين كما كانت أيّام الثنائيّة القطبيّة والحرب الباردة. فالصين، وهي تستخدم بحدود معيّنة نفوذها الاقتصادي وتحرص على الدفاع عن نفسها، ليست صاحبة مشروع جديد يعيد تشكيل النظام الدولي وهي ما زالت تنظر إلى الأمم المتحدة وكأنّها إحدى أدوات السيطرة الأميركيّة على العالم ممّا يبقيها في موقع المعارضة.

من جهة أخرى، فإنّ انكفاء الولايات المتحدة في مجالات السياسة الدوليّة المختلفة، وانحسار اهتمامها بالمعالجات المتعدّدة الأطراف لمشكلات العالم، أضعفا انخراطها في الأمم المتحدة أحيانًا أو أدّيا إلى تجاهلها أحيانًا أخرى أو، في حالات أخرى قليلة، إلى محاولة الضغط عليها، بوسائل شتّى، لاستخدامها موضعيًّا. ولا نحتاج للدلالة على ذلك إلى الغوص تفصيلا في المواقف الأميركيّة المعارضة أو العدائيّة تجاه منظومة الهيئات الدوليّة واتّفاقاتها، كمثل اتفاقيّة باريس الخاصّة بالتغيير المناخي والمحكمة الجنائيّة الدوليّة ومنظّمة التجارة العالميّة ومنظّمة الصحّة العالميّة. ولا تبدو لنا سياسة الولايات المتحدة الخارجيّة، أيًّا كان من نتائج انتخابات تشرين الثاني المقبل، قابلة للتغيير بسرعة. فهي ليست مجرد تعبير عن نزعة قوميّة

انعزاليّة عند الرئيس الحالي، بل تضرب عميقًا في مدى زمني أطول، رغم أنّ منطق الأوحديّة القطبيّة على حساب السياسة والدبلوماسيّة المتعدّدة الأطراف لم يكن أيّام أوباما بالقوّة والوضوح الذين ظهرا أيّام بوش الأبن. أضف إلى ذلك أنّ انكفاء الولايات المتحدة عن الفعل والتأثير في غير منطقة من العالم ليس مستحدثًا، علمًا بأنّ دوافعه مختلفة لدى الرئيسين الحالي والسابق.

في ضوء ذلك، وبظلّ غياب أدوار عالميّة قويّة ومؤثّرة للدول الأخرى، ومهما قيل عن ظرفيّة هذا الغياب، لا نجد ما يوحي بإمكانيّة تحوّلات جذريّة في المستقبل. ويصحّ ذلك في قدرة المجتمع الدولي على فضّ النزاعات. قامت الأمم المتحدة على انقاض الحرب العالميّة الثانية. وإذا لم نعرف أهوال الحروب الكبيرة بعدئذ، فإنّ النزاعات بين الدول لم تتوقّف. كما انفجرت صراعات دامية كثيرة داخل الدول. وما خلا حالات قليلة، لم ينجح مجلس الأمن، في وضع حدّ لها. فمن موقع الاقرار الضمني بهذا العجز، تحيّن الأمين العام للأمم المتحدة، بعيد انتشار الوباء في العالم كلّه، الدعوة، يوم ٢٣ آذار إلى وقف فوري للأعمال العدائيّة في البلدان كافّة. لم يسمع الكثيرون نداءه. استجابت جماعات متقاتلة في اثني عشر بلدًا استجابة لفظيّة أو ظرفيّة. لكن هدوء بعض الجبهات لا يعني أنّ الجائحة أضعفت الرغبة في الحرب. فاستدامة وقف الأعمال العدائيّة تتطلّب نجاحًا في الوساطات والتسويات وهو ما لا تبدو الأمم المتحدة، باسم الدول الأعضاء، قادرة على تحقيقه.

بطبيعة الحال، بات كلّ من نظام الثنائيّة القطبيّة ونظام الأوحديّة القطبيّة وراءنا. إلّا أنّ التعدديّة القطبيّة التي يعرفها العالم اليوم والمرجّح استمرارها لن تنتج بالضرورة نظامًا دوليًّا جديدًا فاعلا ومتعدّد الأطراف، بكلّ ما تقتضيه من التزام بقواعد سياسيّة واضحة وراسخة في القانون الدولي وتيسّر تعاونًا أوثق بين الدول. بعبارة ثانية، ليس في المدى المباشر ما يوحي بذلك.

بقلم الدكتور ألكسندر نجار

تبدلات ما بعد الكورونا

تداعيات الكورونا ستكون حتماً قاسية جدّاً على النظام العالمي. ويمكن تلخيصها كما يلي:

١ – سياسيًّا:

كشفت هذه الأزمة الشرخ الكبير وقلّة التضامن بين الشعوب وعدم الثقة بين الدول. منها تبادل التهم بين الولايات المتّحدة والصين وقلّة التنسيق ضمن المجموعة الأوروبيّة. وقد تؤثّر هذه الأمور في العلاقات الدوليّة المستقبليّة. كما أظهرت هذه الأزمة، على الصعيد الداخلي، تخبّط الحكومات التي لم تدرك كيفيّة التعاطي معها، كما فضحت تقصير الأجهزة الصحيّة والوزارات لا سيما بالنسبة إلى النقص في المعدّات والكمّامات والفحوصات، وقد تؤدّي هذه الشوائب إلى محاسبة لاحقة في الانتخابات المقبلة.

٢ – اقتصاديًّا:

ستؤدّي الأزمة إلى كارثة حقيقيّة إذ بدأت آلاف المؤسّسات في العالم تقفل أبوابها بصورة نهائيّة وتصرف المستخدمين. وسترتفع نسبة العاطلين عن العمل بشكلٍ ملحوظ بحيث سيصعب على الشباب إيجاد فرص عمل جديدة في مناخ اقتصادي عصيب. كما أنّ شركات الطيران والمؤسّسات السياحيّة ستدفع ثمنًا باهظًا نتيجة الأزمة ممّا سيدفع بالدول المقتدرة إلى التدخّل من أجل دعمها وتلافي إفلاسها. وفي لبنان تحديدًا، سيكون للإقفال القسري طوال شهرين في ظلّ الأزمة الإقتصاديّة الخانقة، أن يؤدّي إلى تفاقم الأوضاع والمزيد من البطالة والفقر، وعجز الأهل عن تسديد أقساط أولادهم المدرسيّة والجامعيّة، لا سيّما وأنّ الأزمة الماليّة وإنهيار اللّيرة قلّصا القوّة الشرائيّة لدى المواطنين. والحكومة اللبنانيّة، بسبب الشحّ في الموارد والاحتياط، ستعجز عن دعم القطاعات المنكوبة خلافًا للدول المتحضّرة.

٣ – ثقافيًا:

للأزمة تداعيات خطيرة على الصعيد الثقافي كون الثقافة هي دائمًا ضحيّة الأزمات الأولى. فسنشهد للأسف إقفالاً لعددٍ كبير من صالات السينما والمسارح، وتراجعًا ملحوظًا في الحفلات الفنيّة، لا سيّما خلال مهرجانات الصيف التي فقدت كلّ دعم، بدءًا من دعم الدولة اللبنانيّة التي لم تدفع منذ سنتين مستحقّاتها في هذا المجال. وعلى صعيد قطاع النشر ستواجه دور النشر والمكتبات صعوبات كبيرة للانطلاق مجدّدًا في ظلّ وضع اقتصادي رديء. وفيما ألمانيا خصّصت ٥٠ مليار يورو لدعم القطاع الثقافي ومؤسّساته، ينعدم الأمر كلّيًا في لبنان، مما سيؤثّر سلبًا في القطاع الثقافي، لا سيّما الفنانين بشكلٍ عام، هم المحرومون لفترة طويلة من أيّ مداخيل.

٤ – في الأولويّات المستقبلية:

هل ستبدّل هذه الأزمة تطلّعات الأمم المستقبليّة؟ هل ستتغيّر أولويّاتها فتولي الصحّة والبيئة الاهتمام اللازم بدل صرف الأموال الباهظة على الأسلحة والإكتشافات الرقميّة؟ لا أظنّ، لأنّ الدول لا تتعلّم من التجارب، بدليل أنّ الحرب العالميّة الثانية أدّت إلى تأسيس الأمم المتّحدة لتلافي الحروب، إلاّ أنّ العالم اليوم يشهد عشرات الحروب من دون أن تحرّك الأمم المتّحدة ساكنًا. لذلك، أعتقد أنّ الأمور لن تتبدّل بشكلٍ جذري وسوف نشهد دعمًا أكبر للمستشفيات والقطاع الصحّي خوفًا من تفشّي أمراض أو أوبئة جديدة في المستقبل.

٥ – شبابيًا:

أخشى إحباطًا كبيرًا لدى الشباب من جرّاء ما حصل، وقد نشهد إنفلاتًا عند فئة منهم بعد أن وجدوا أنّ الحياة هشّة وأنّه يقتضي "الإفادة منها" ممّا قد يخلق ظواهر جديدة أمثال "الهيبي"

في الستينات. وإنّ البطالة المستجدّة نتيجة الأزمة ستجعل مستقبل شبابنا ضبابيًا تصعب فيه فرص العمل. لكنّي آمل أن يزيد الوعي عند جيل المستقبل حيال أهميّة الحفاظ على بيئتنا وصحّتنا والأولويّات التي يجب احترامها...

٦ - تربويًا:

هذه الأزمة بيّنت أهمّيّة التعليم عن بعد وضرورة التأقلم مع الوسائل المتوفّرة في هذا المجال والنقص من ناحية التجهيزات وتكافؤ الفرص، بحيث يقتضي اتّخاذ التدابير اللازمة لتأمين هذه الدروس بصورة أفضل وأشمل وأكثر عدالةً في المستقبل في حال تكرّرت مثل هذه التجارب أو في حال نشوء حروب تحول دون تأمين الدراسة بصورة طبيعيّة. إلاّ أنّ هذا الواقع قد يتناقض مع فكرة التواصل الإنساني الضروري بين الطلاب والأستاذ أو الطلاب بين بعضهم البعض، ممّا يستتبع وجوب عدم تعميم التعليم عن بعد لعدم القضاء على البعدين الإنساني والاجتماعي للتعليم.

٧ - سوسيولوجيًا:

هذه الأزمة ستغيّر حتمًا أمورًا كثيرة في العلاقات الإنسانيّة إذ حرّمت التصافح والتقبيل وألزمت الناس التباعد وغسل اليدين باستمرار والسهر على نظافتهم. ثمّة عادات وتقاليد وطقوس دينيّة واجتماعيّة ستتبدّل في ضوء ممارسات مستجدّة اختبرناها.

وكشفت هذه الأزمة عدم التضامن الاجتماعي مع المُسنّين، إذ تُركوا في بعض البلدان يموتون من أجل إنقاذ المرضى الشباب. واستبعاد هذه الطبقة المهمّة من المجتمع سيؤدّي حتمًا إلى تعديل كيفيّة التعاطي معها واحترامها وصون حقوقها.

عاطفيًا خلقت هذه الأزمة حالات طلاق وتعنيف جرّاء العيش طويلاً تحت سقف واحد، كما فرّقت بين الحبيب وحبيبته، وفرضت واقعًا جديدًا في العلاقات العاطفيّة عن بعد... والوضع الاقتصادي سيؤدّي حتمًا إلى تراجع الزيجات حيال العجز عن تحمّل أعباء الزواج...

لم تميّز الأزمة بين الأنظمة، بل طاولت جميعها في آنٍ واحد. وقد لعبت الأنظمة الديكتاتوريّة دورًا سيّئًا إذ أقدمت أجهزتها على طمس الحقائق وأبدت عدم شفافيّة في الأرقام أدّت إلى تفاقم الأوضاع لديها ولدى البلدان الأخرى. وإنّي أرفض وضع المسألة في إطار إيديولوجي، كون هذه الأزمة كانت إنسانيّة ولم تعطِ الغلبة لأيّ طرف سياسيّ على حساب أطراف أخرى.

بقلم الأستاذ سركيس نعوم

النظام العالمي لم ينتظر "كورونا" كي يتفسّخ

العالم كله يتحدث الآن عن التداعيات التي ستكون لأزمة "كورونا" على النظام العالمي من النواحي الجيوسياسيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والدينيّة. ويتساءل إذا أظهر النظام الديموقراطي الليبرالي في الغرب خلال هذه الأزمة نقطة ضعف لم تكن متوقعة؟ ويسأل إذا كان اليسار العالمي سيكون بعد الأزمة المذكورة بالمرصاد للفكر الرأسمالي اليميني؟

فهل هناك أجوبة جدية ومقنعة وشافية ونهائيّة عن الحديث والتساؤل والسؤالين المذكورين أعلاه؟

لا بدّ في البداية من الإشارة إلى وجود أزمة في النظام العالمي قبل انتشار وباء "الكورونا". فهو نشأ بعد الحرب العالميّة الثانيّة التي نشبت في ظلّ نظام عالمي قادته دول أوروبيّة كبرى متناقضة المصالح ومتباينة الطموحات ومستعدّة دومًا للتقاتل من أجل النفوذ في القارة والعالم، كما من أجل السيطرة على العالم ولا سيّما على الدول ذات الخيرات والثروات الكبيرة والمتنوّعة، واستعمال ذلك كلّه لتركيز سيطرتها وتأمين مستوى معيشي مرتفع لشعوبها. قام النظام في حينه على ركيزتين هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الدولتان الكبيرتان والقويّتان والغنيّتان رغم أنّ ميزان القوّة واتّساع السيطرة الجغرافيّة لم يكن متوازنًا بينهما. غير أنّ السلاح والتنافس في مجال اختراع الأكثر تطورًا وفتكًا منه هو الذي عدّل بعض الشيء من هذا التوازن، ولكن طبعًا بمساعدة من شعوب في العالم الثالث تاقت إلى التحرّر من عبوديّة أو احتلال أو من استغلال طبقي واجتماعي، فلجأت إلى الاتّحاد السوفياتي الذي تجاوب معها إيمانًا منه بأيديولوجيّته، ورغبة منه في الوقت نفسه بتوسيع قاعدته الدوليّة لموازنة "شريكته" أميركا في النفوذ العالمي. لكنّ انهيار الاتحاد السوفياتي، جرّاء الحرب الباردة المباشرة بينهما والحرب بالوكالة الساخنة في أكثر من منطقة في العالم قضى على "الزعامة الثنائية الدوليّة" وجعل الولايات المتحدة زعيمة آحاديّة للعالم. طبعا بدأ ذلك عام ١٩٨٩ وانتهى عام ١٩٩١.

لكن ملامح تفسّخ "الزعامة الثنائية" بدأ قبل أزمة "كورونا". إذ وقع خلاف شديد بين روسيا وأميركا بعد ملاحظة الأولى أن الثانية تنوي توسيع "حلف شمال الأطلسي" بعد انهيار "حلف وارسو" السوفياتي بضم دول أوروبيّة إليه بحيث يصبح على حدود روسيا أو قريبًا منها. وما زاد في حدّة الاختلاف اقتناع الروس بأنّ أميركا جورج بوش الأب تستخدم رئيسهم يلتسين الضعيف والمريض والمستهلك للكحول بإفراط من أجل ذلك، وبأنّها كذبت عليه بواسطة وزير خارجيتها جيمس بيكر الذي أكّد له شفهيًّا طبعًا عدم رغبة رئيسه في توسيع الحلف الغربي. علمًا أنّ أميركا كانت تعرف في حينه أنّ يلتسين المستعد للتعامل الجيد وللتنسيق معها أبدى رغم نقاط ضعفه أكثر من مرّة رفضه عدم معاملتها بلاده على قدم المساواة وتوسيع الحلف. وعندما تولى بيل كلينتون الرئاسة بعد بوش استغلّ حرب البوسنه التي دمرت الاتحاد اليوغوسلافي القريب لروسيا بالشيوعيّة سابقاً وبالارثوذكسيّة و"السلافيّة" دائمًا وبدأ توسيع الأطلسي.

وبدأت ملامح تفسّخ النظام الأحادي أيضًا بخلاف أميركا وأوروبّا قبل الكورونا طبعًا. وعبّر عن ذلك رامسفيلد وزير دفاع الرئيس جورج بوش الإبن بتسميته أوروبا "القارة العجوز". إذ اختلفتا على حرب إطاحة صدام حسين ونظامه في العراق. وفرنسا كانت أكثر من رفضها واتّخذ موقفًا رسميًّا من ذلك برفضه المشاركة فيها. واختلفتا ومن زمان على موضوع عدم كفاية نسبة إسهام أوروبا في موازنة حلف شمال الأطلسي رغم أنّ مهمّته الأساسيّة الدفاع عنها في وجه الاتحاد السوفياتي قبل انهياره وأخطار أخرى لاحقًا. لكن هذا الخلاف احتدم بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ أصرّ على رفع النسبة و"منّن" دول الاتحاد الأوربي بأنّ بلاده دافعت عنها وحمتها وحرّرت من احتُلّ منها واستعمل في هذا المجال لغة لا علاقة لها بالسياسة والديبلوماسيّة. دفع ذلك فرنسا ماكرون وألمانيا ميركل إلى البحث في إنشاء قوة أوروبية مشتركة دفاعيّة. وبدتا بذلك مستعدّتين للتخلّي عن الدفاع الاميركي أو لتقليص نسبة الاعتماد عليه. علمًا أنّ أميركا كانت سحبت قبل ترامب الكثير من قوّاتها العسكريّة المرابطة في أوروبا مع معدّاتها الثقيلة. لكنّها ورغم الخلاف مع قادة الأخيرة أعادت قسماً كبيراً منها تحسّبًا لتطوّرات سلبيّة في ضوء الخلافات مع الرئيس الروسي بوتين، وقد

حصل ذلك قبل انتخاب ترامب رئيسًا. إلى ذلك انسحبت أميركا من معاهدة باريس (المتعلقة بالمناخ) فأثارت غضب الأوروبيّين الذين يعرفون علميًّا الأثر السلبي لذلك على العالم كلّه.
وبدأت ملامح تفسّخ الأحاديّة ثالثًا بتحدي روسيا آحادية الزعامة الاميركية للعالم، وذلك بعودتها الى دور عسكري مباشر في الشرق الأوسط (سوريا)، وبإقامتها علاقة عمل جيّدة مع إيران الإسلاميّة انطلاقًا من تورّطها في حرب سوريا بواسطة وكيلها "حزب الله" وميليشيات شيعيّة أخرى وعدد قليل من العسكريّين والمدرّبين. علمًا أنّ علاقة روسيا وإيران هذه غلب عليها العداء في الماضي القريب والمتوسط وحتى البعيد. وعلمًا أيضًا أنّ العداء الشديد يطبع العلاقة بين إيران وأميركا.

وبدأت تفسّخ الأحادية رابعًا بظهور الصين دولة كبرى تقوى باطّراد عسكريًّا واقتصاديًّا وطموحًا سياسيًّا وجغرافيًّا، وتحمل طموحات كثيرة لتوسيع نفوذها السياسي في الدول المجاورة لها باستخدام قوّتها العماليّة والماليّة الضخمة كما بإحياء "طريق الحرير" القديم. ونجحت من خلال ذلك في تركيز مواطىء قدم لها سياسيّة وأعماليّة وتجاريّة واقتصاديّة في آسيا المتنوعة مناطقيًّا وفي الشرق الأوسط وأفريقيا حتى وصلت الى أوروبّا. ولم تكتف بذلك إذ بدأت مؤخّرًا تنفيذ انتشار عسكري لها في المناطق المشار إليها بقاعدة عسكريّة في جيبوتي، وقد يتوسّع لاحقًا في مناطق أخرى. كما بدأت في استفزاز أميركا وغيرها في بحر الصين الجنوبي معتبرة إيّاه مياها إقليميّة لها، وبدأت استعمال سياسة الترغيب والترهيب مع حلفاء أميركا في المنطقة مثل اليابان والفيليبين ودول عدة أخرى وذلك من أجل دفعها إلى دخول دائرة نفوذها وإضعاف النفوذ الاميركي فيها. كما لجأت إلى تسيير غوّاصاتها البحريّة في المياه الاقليميّة للدول المشار إليها من دون إذنها.

طبعًا لم تسكت أميركا عن هذا الأمر فحسّنت علاقتها مع الهند المساوية تقريبًا للصين ديموغرافيًّا ندًّا مساويًا ونوويًّا وإمكانات، وعملت على تعزيز علاقاتها مع حلفائها، وأكّدت دعمها لهم واستعدادها لحمايتهم من أيّ اعتداء صيني. هل تريد الصين من ذلك ضرب النظام العالمي (الآحادي) أو الاشتراك فيه لأميركا. وكلّ من يعرف الصين من الباحثين

والسياسيّين يقول أنّها تريد أن تعمل من داخله ولا تسعى إلى تدميره. ويعني ذلك أنّ الشراكة مع أميركا في زعامة العالم على طريقة النظام الدولي الثنائي بين ١٩٤٥-١٩٩١. ودافعها إلى هذا الموقف معرفتها نقاط ضعفها رغم توافر نقاط قوّة لديها أبرزها الديموغرافيا الضخمة جدًّا واليد العاملة الضخمة والثروات والتكنولوجيا التي بدأت تسعى إلى التفوّق فيها، رغم حاجتها إلى عقد أو اثنين للتساوي مع أميركا في هذا المجال، فضلاً عن اعتمادها سياسة السوق أي سياسة الدول الرأسماليّة وغير الاشتراكيّة. من نقاط ضعف الصين عدم توافر النفط والغاز لديها، وعدم استكمال قوّتها العسكريّة غير التقليديّة وفي أكثر من مجال، وتفوّق أميركا عليها بالقوّة العسكريّة بفروعها المختلفة ولا سيّما البحريّة منها إذ تمتلك نحو ٥٠٠ سفينة حربية قادرة على الوجود معًا في غالبيّة محيطات العالم وبحاره. ومنها أيضًا التفوّق التكنولوجي الأميركي، ومشكلة أقلّية "الأويغور" المسلمة (١٠٠ مليون نسمة) المطالبة بعدّة حقوق والمقموعة بعدّة وسائل اعتمدتها سابقًا عدّة دول شيوعيّة كبيرة. وعندها أيضًا مشكلة سياسيّة – اجتماعيّة. ذلك أنّ الانفتاح الاقتصادي الذي أقامه حكم الحزب الواحد سيوقظ حتمًا يومًا ما الشعب الصيني ويدفعه الى المطالبة، إضافة الى الحرية الاقتصاديّة، بحرّيّات بل بحقوق سياسيّة هو محروم منها. علماً أن ذلك قد بدأ من زمان في ساحة تيان آن مين وسط بيجينغ. ومن نقاط ضعفها كذلك الهند بحجمها الديموغرافي الضخم وقوّتها النوويّة وديموقراطيّتها والعلاقة غير السويّة بينهما (نشبت بينهما حربان محدودتان انتصرت فيهما الصين)، واستغلال أميركا ذلك لإقامة علاقة متينة مع الاولى (الهند) ولترسيخ علاقات جدّيّة ثنائيّة (لا تحالف حتى الآن) وقويّة معها ومع الدول الآسيويّة الاخرى التي تخاف الصين. ذلك كلّه قد يؤخّر وصول الصين إلى الشراكة الندّيّة مع أميركا في زعامة العالم. لكنّها ستصل على الأرجح.

أمّا روسيا فلا مجال لعودتها دولة عظمى لكنّها ستبقى دولة كبرى. ويقال إنّها بخلاف الصين تؤيّد تدمير النظام الآحادي العالمي وإقامة آخر جديد أعضاؤه أكثر عددًا ومتساوون. والسبب أنّ مشكلاتها الاقتصاديّة كبيرة رغم صناعتها العسكريّة المربحة ماليًّا وتجارة نفطها والغاز. لكنّ بناها التحتيّة تحتاج إلى تحديث كبير واقتصادها أيضًا والمال الكثير غير

متوافر لتحقيق ذلك. فضلاً عن أنّ لروسيا مشكلة أخرى. فهي من جهة تخلصت من الشيوعيّة والديكتاتوريّة لكنّها لم تصبح ديموقراطيّة رغم مطالبة نخبها بذلك. علمًا انّ هذا الأمر لا يعني أنّ الشعب الروسي يرضى أن يكون تابعًا لدولة أخرى أميركا أو الصين أو غيرهما. فهي كانت دائما دولة مهمّة أيّام الامبراطوريّة ثمّ أيّام الاتّحاد السوفياتي.

هل من ملامح معيّنة لنظام دولي جديد!

هناك عدّة تصوّرات له. لكنّ العالم لا يزال بعيدًا منه لاعتبارات كثيرة. أوّلها أن تكون أوروبا الموحدة أو ذات الصوت الواحد شريكًا أساسيًّا فيه. وثانيها أن تكون روسيا وأوروبا المنسقتين مع بعضهما شريكًا فعليًّا لأميركا في قيادة العالم، وذلك غير سهل عمليًّا وغير مقبول. وثالثها قيام ثنائية تقود العالم من أميركا والصين. وتكون أوروبا مع أميركا وكذلك حلفاؤها في العالم. وربما تكون مع الثانية روسيا. علما أنّ الصين لا تريد تضخيم دور روسيا رغم المشروعات المشتركة التي تنفذان في بلديهما. علمًا أنّ روسيا قد تقرّر اللّعب بين الدولتين الأعظم (لاحقًا). أمّا رابعها فهو مشروع القيادة من الخلف الذي تحدث عنه أوباما في أواخر ولايته الثانية. لكنّه لم يأخذ نصيبه من البحث. علمًا أنّه يكرِّس آحادية الزعامة الأميركيّة للعالم ويجعل من الدول الكبرى الأخيرة شريكة لها في التنفيذ وربما في إبداء الرأي لكن ليس في القرار. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى احتمال عودة الحلف بل الشراكة الأوروبية – الأميركية بعد رئاسة ترامب وخصوصًا إذا اقتصرت على ولاية واحدة.

إنطلاقًا من ذلك يمكن القول إنّ أزمة "كورونا" لم تصدّع النظام العالمي الحالي، لكنّها أظهرت للدول كلّها وخصوصًا الكبرى منها وجود أزمة قيادة عند أميركا الحاليّة في العالم وحتى داخلها. وأظهرت عدم تحسّب أميركا لتطوّرات قد تحصل في المجالات الاجتماعيّة والصحيّة رغم تحسّبها الكبير في المجالات العسكريّة والتكنولوجيّة المتنوّعة. فدولة يبلغ عدد مواطنيها ٣٢٥ مليون نسمة تقريبًا غنيّة في كلّ شيء وجدت أنّها في أزمة "كورونا" تفتقر إلى الكثير الكثير: لا كمّامات كافية، ولا أجهزة تنفّس كافية ولا أسرّة كافية ولا مستشفيات كافية وغير

ذلك من حاجات. هذا الامر عانته دول أوروبا أيضًا والقارّة الأميركيّة. أمّا الصين فكانت أكثر قدرة من غيرها في مجال مكافحة الوباء المذكور، نظرًا إلى ديموغرافيّتها الضخمة والعدد الضخم لعمّالها المهرة وغير المهرة واختصاصيّيها في أكثر من مجال. ويثار حاليًا في العالم أمر مهمّ هو أنّ النظام الديكتاتوري الصيني بدا أكثر قدرة من الدول الديموقراطيّة الكبرى على مواجهة "كورونا" وعلى احتواء أزمة هذا الوباء. لكنّ ذلك ليس كافيًا وحده للحكم بصحّة هذا الاستنتاج، وتاليًا للدّعوة إلى أنظمة مشابهة في العالم. فالثغرات الكثيرة في الدول الديموقراطيّة لا تعني فشل ما تؤمن به وتقوم عليه من قيم كالحريّة والديموقراطيّة والليبراليّة والاقتصاد الحرّ وخصوصًا أيّام الأزمات والمحن. فهذه القيم هي التي تدفع الشعوب إلى العمل في أثناء الأزمات الكبرى ومنها الحروب بطاقاتها كلّها لسدّ النقص في كل شيء وتاليًا لتحقيق النصر. وهذا ما شاهده العالم في الحرب العالميّة الثانية عندما نزل شعب أميركا كلّه إلى العمل بعدما ذهب عدد كبير منه إلى نجدة أوروبا من غزو ألمانيا هتلر، وتمّ ذلك باقتناع منه وليس بالقوّة. أمّا الديكتاتوريّة فإنّها لا تستطيع تعبئة شعبها كلّه وخصوصًا في الأزمات غير الصحّية أي في حال حرب شاملة مثلاً، وخصوصًا إذا لم تكن لديها أيديولوجيا سياسيّة – اجتماعيّة – اقتصاديّة. أمّا إذا توافرت أيديولوجيا كهذه فإنّ النصر سيكون حتميًا إلا إذا عجزت عن إطفاء جوع المواطنين إلى الحرّيّة وعدّة قيم أخرى. علمًا أنّ الأنظمة الأيديولوجيّة قد تلجأ في حالات الشدّة بل الحرب الصعبة إلى استثارة الحسّ القومي أو الديني الذي لم تعره اهتماما يومًا للفوز في الحرب. وقد فعل ذلك ستالين روسيا وأفشل غزو هتلر لبلاده. ولدى الصين حسّ قوميّ وآخر دينيّ وغالبيّة شعبها تنتمي إلى قوميّة واحدة ودين واحد، فضلاً عن أن توجّسهما من الخارج البعيد والقريب كان كبيرًا دائمًا. ولا شكّ في أنّ ذلك سيساعدها، لكن ماذا عن الملايين الأخرى المنتمية إلى قوميّات وأديان أخرى؟

هل سيكون اليسار العالمي بعد الأزمة بالمرصاد للفكر الرأسمالي اليميني؟

من الناحية النظريّة سيكون، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو هل لا يزال اليسار موجودًا عند الشعوب أم عند قلّة من النخبة، أو بالأحرى لا يزال نظامًا لدول وشعوب كما كانت الحال أيّام

الاتّحاد السوفياتي؟ والجواب نعم نظريًا وكلا عمليًا. فالصين دولة لا تزال شيوعية "رسميًا" بأيديولوجيّتها المعتمدة ونظامها السياسي- الأمني - العسكري. لكنّها تبنّت اقتصاد السوق وتخلّت عن الشيوعيّة الاقتصاديّة وصارت دولة رأسماليّة اقتصاديًا أو تطبّق قواعد رأسماليّة. فهل لدى الصين طموح إلى إعادة نشر الشيوعيّة في العالم؟ توسّعها في العالم الواسع لا يوحي بذلك. وروسيا أيضًا لم تعد شيوعيّة إذ عادت أمبراطورية للدين فيها دور كبير واحتفظت من "السوفيات" بالحكم غير الديموقراطي.

أما اليسار الآخر الذي كان قائمًا دائمًا قبل نشوء الاتحاد السوفياتي وبعد انهياره والذي انتشر في عدّة دول أوروبيّة ولا يزال رغم ضعف شيوعيّيها فإنّ بعض القوّة قد يعود إليه. وذلك ضروريّ لأنّ الرأسماليّة والليبراليّة والحرّيّة والديموقراطيّة و.... أنتجت العولمة التي لها حسنات كثيرة وفي الوقت نفسه سيّئات كثيرة اجتماعيًا وسياسيًا. لذلك فإنّ عدّة تيّارات، بعضها يساريّ وبعضها قوميّ وبعضها يمينيّ متطرّف قد تكون بالمرصاد لهذه العولمة أو بالأحرى لما هو سيء فيها ومنها. وهذا ما يجب الانتظار لمعرفة إمكان حصوله من عدمه. علمًا أنّ في إمكان الدول المتقدّمة والمتحضّرة الكبيرة والأصغر إعادة الاعتبار لمبادئ اشتراكيّة اجتماعيّة ديموقراطيّة لا تحتكر السلطة ولا تقمع الناس وتمنع حرّيّاتهم وتؤمن بتداول السلطة وبالرعاية الاجتماعيّة للناس، ودول شمال أوروبا أو بعضها مثال على ذلك.

ملاحظة: لا شكّ في أنّ أزمة الكورونا ستعقد العلاقات بين الدول الكبرى وخصوصًا بين أميركا والصين وبين أميركا وأوروبا وروسيا. ومن شأن ذلك تأخير التوصّل إلى نظام جديد نظرًا إلى الحاجة إلى رؤية حقيقيّة للتغيير الجوهري الذي سيصيب الدول والحكومات والأنظمة والشعوب، كما إلى الحاجة لإعادة هذه الدول النظر في كثير من استراتيجياتها السياسيّة والاجتماعيّة والصحيّة والخارجيّة كما في نظم العمل داخل كلّ منها.

السِّـيَر الذاتية

الدكتور عبدالرحمن نزيه البزري

• أستاذ وأخصائي في الأمراض الجرثوميّة والمعدية في الجامعة الأميركيّة في بيروت.
• عضو اللجنة الوطنيّة للأمراض السارية والمعدية.
• رئيس اللجنة الوطنيّة للاشهاد للقضاء على شلل الأطفال.
• عضو اللجنة الوطنيّة للتمنيع ضد الأمراض السارية والمعدية.
• رئيس سابق وعضو مؤسس للجمعيّة اللبنانيّة للأمراض الجرثوميّة.
• رئيس سابق وعضو مؤسس للجمعيّة اللبنانيّة لمكافحة السيدا.
• لديه الكثير من المقالات والأبحاث العلميّة.
• حاضر وقدم أوراق بحث في العديد من المؤتمرات الدوليّة.
• رئيس سابق لبلدية صيدا واتحاد بلديات صيدا–الزهراني.

الأب البروفسور جورج حبيقة

• حائزٌ على PhD في الفلسفة الألمانية من جامعة السوربون الرابعة في باريس.
• كان عميدًا لكلّيةِ الفلسفة والعلوم الإنسانيّة في جامعة الروح القدس الكسليك، ونائبَ الرئيسِ للأبحاث، ونائبَ الرئيس للعلاقات الدولية، ثم رئيسا للجامعة.
• له مؤلفاتٌ وأبحاثٌ عديدة، منها كتابُه في الفيلسوف الألماني ليسينغ Lessing في دار النشر الفرنسية Editions du Cerf.
• محاضرٌ في أوروبا وأمريكا وأستراليا.
• حائزٌ على وسامين فرنسيين: ضابطٌ في جوقة السّعَف الأكاديمية وقائدٌ في الجوقة ذاتها، وهو أرفعُ وسام أكاديمي في فرنسا Commandeur dans l'Ordre des Palmes académiques.

الدكتور ساري حنفي

- أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركيّة في بيروت.
- رئيس تحرير المجلة العربيّة لعلم الاجتماع "إضافات".
- رئيس الجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع منذ ٢٠١٨.
- نائب رئيس، وعضو مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (٢٠١٢ – ٢٠١٦).
- مؤسس ومدير البوابة الإلكترونية حول الأثر الاجتماعي للبحث العلمي حول/من العالم العربي (أثر).
- له مؤلّف بعنوان : البحث العربي ومجتمع المعرفة: نظرة نقديّة جديدة (مع ر. أرفانيتس)

صدر بالعربيّة مع مركز دراسات الوحدة العربية وبالانكليزيّة مع راوتلج.

الدكتور هلال خشان

- أستاذ علوم سياسية في الجامعة الأميركيّة في بيروت.
- تشمل مؤلّفاته ستّة كتب آخرها:

Hizbullah: A Mission to Nowhere, Lexington Books 2019

إضافة إلى أكثر من ١١٠ مقالات في دوريّات أكاديميّة مثل:

Journal of Conflict Resolution, Orbis, World Affairs and British Journal of Middle Eastern Studies

وغيرها.

الدكتور طارق متري

- رئيس جامعة القديس جاورجيوس في بيروت.
- عمل مديراً لمعهد فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركيّة في بيروت.
- كان ممثلاً خاصاً لأمين عام الأمم المتحدة في ليبيا.
- خدم وزيراً في اربع حكومات لبنانية.
- قام بالتدريس في جامعات لبنانية واوروبية واميركيّة.
- وله كتابات عن العالم العربي المعاصر ومسائل الدين والسياسة والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين.

الدكتور ألكسندر نجار

- مولود في لبنان سنة ١٩٦٧
- محامٍ.
- مشرف على الملحق الأدبي لجريدة الـ"لوريون لوجور".
- نال جوائز أدبية عدّة، منها "جائزة المتوسط" سنة ٢٠٠٩، وجائزة هيرفيه ديلوان من الأكاديميا الفرنسية.
- له روايات وسيَر وكتابات مترجَمة إلى ١٢ لغة.

الأستاذ سركيس نعوم

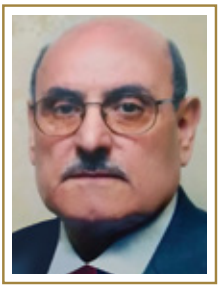

- سركيس نعوم من مزيارة قضاء زغرتا – مواليد ١٩٤٦
- إجازة في العلوم السياسية والإداري، الجامعة اللبنانيّة، عام ١٩٦٨
- صحافي في النهار منذ ١٩٧٤ وكاتب تحليل سياسي اخباري منذ ١٩٨٠
- مؤلفاته:

١. ميشال عون حلم ام وهم – ١٩٩٢

٢. العلامة السيد محمد فضل الله – ٢٠١٤

٣. من مزيارة إلى واشنطن حين تستفيق الذاكرة – ٢٠١٩

المحتويات

المقدمة.....٢

وباء الكورونا وتداعياته - بقلم الدكتور عبد الرحمن البزري ٤

مآسي حضارةٍ يعالجُها وباء - بقلم الأب البروفسور جورج حبيقة ١١

عالم مابعد كورونا: كيف نحضر له؟ - بقلم الدكتور ساري حنفي ٢٣

نهاية الليبراليّة الجديدة! - بقلم الدكتور هلال خشان ٢٨

هل سنغادر عالماً لنعود اليه؟ - بقلم الدكتور طارق متري ٣٤

تبدلات ما بعد الكورونا - بقلم الدكتور ألكسندر نجار ٣٩

النظام العالمي لم ينتظر "كورونا" كي يتفسَّخ - بقلم الأستاذ سركيس نعوم ٤٣

السِّـــيَر الذاتية ٥٢

التَصميم والإخراج الفَنّي: كورين ابراهيم أيوب